

أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات  
عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان  
(دراسة تجريبية)

د/ علي الجوهري رمضان<sup>١</sup>  
مدرس المحاسبة  
كلية الاقتصاد والإدارة  
جامعة ٦ أكتوبر

## ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة وإختبار أثر التوكيد المهني على الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرارات أصحاب المصالح بالمنشأة وخاصة قرار منح الإئتمان ، بالإضافة لدراسة وإختبار أثر بعض الخصائص الأخرى مثل مستوى تأهيل وخبرة متخذى قرار منح الإئتمان ونوع التوكيد المهني على الإفصاح عن إدارة المخاطر على العلاقة بين هذا الإفصاح وقرار منح الإئتمان .

وقد تم إختبار فروض البحث من خلال دراسة تجريبية على عينة من متخذى قرار منح الإئتمان بالبنوك المصرية من ٣٠٠ مشارك من موظفى البنوك العاملين فى أقسام الإئتمان . وتوصل الباحث من الدراسات السابقة والإصدارات المهنية إلى أن الإفصاح عن إدارة المخاطر هو محل إهتمام إدارات الشركات وأصحاب المصالح والمنظمات المهنية على السواء . وذلك من خلال إصدار معايير التوكيد المهني الدولية ISAES ومعايير خدمات التصديق الأمريكية SSAEs ، وساعد هذا على إضفاء الصدق على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن إدارة المخاطر . وينعكس هذا إيجابا على ترشيد قرارات أصحاب المصالح، خاصة متخذى قرار منح الإئتمان . وتوصل الباحث، من خلال الدراسة التجريبية إلى وجود تأثير معنوى لتقرير التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان . كما اتفقت نتائج التحليل الإضافى مع نتائج التحليل الأساسى .

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح- إدارة المخاطر - التوكيد المهني - قرار منح الإئتمان .

## **The Impact of Auditor's Assurance on Companies' Disclosure of Risk Management On the Lending Decision an Exprimental Study**

### **Abstract**

The research aimed to study and test the effect of professional assurance on disclosure of risk management on the decisions of stakeholders in the establishment, especially the lending decision, in addition to studying and testing the effect of some other characteristics such as the level of qualification and experience of lending decision makers and the type of professional assurance on disclosure of risk management on the relationship between this disclosure and the lending decision ,The research hypotheses were tested through an experimental study on a sample of lending decision makers in Egyptian banks from 300 participants from bank employees working in credit departments. The researcher concluded from previous studies and professional publications that disclosure of risk management is of interest to corporate administrations, stakeholders, and professional organizations alike. and that by issuing international professional assurance standards (ISAEs) and standards of American certification services (SSAEs), and this helped to give credibility to the disclosure of risk management by listed companies. This is positively reflected in the rationalization of the decisions of stakeholders, especially lending decision-makers. The researcher concluded, through the experimental study, that there was a significant effect of the professional assurance report on the companies' disclosure of risk management on the lending decision. The results of the additional analysis agreed with the results of the main analysis

**Key words:** Disclosure - Risk Management - Professional Assurance - Lending descion

## ١ - مقدمة

من المتعارف عليه أن المراجعة التقليدية للقوائم المالية هي الشكل التقليدى للتوكيد المهني وذلك على إعتبار أنها خدمة مهنية تصديقية Attestational حيث يتمثل الهدف الاساسى منها توفير توكيد إيجابى Positive Assurance على مدى صدق وعدالة القوائم المالية الإيضاحات المتممة لتلك القوائم وحيث أن معيار القياس Measurement Criteria يكمن فى معايير المحاسبة المصرية والدولية وما يتصل بهما من لوائح وقوانين من جهة، ولكونها مراجعة مالية من جهة أخرى ، فأصبح ينظر لخدمة التوكيد المهني على أنها خدمة محدودة المجال . وقد أدى ذلك إلى صعوبة إقامة الدليل على صدق تأكيدات الإدارة Management Assertions على المعلومات غير المالية من خلال المراجعة التقليدية وقد تمثل المخرج المنطقى لذلك الموقف فى اللجوء إلى خدمة التوكيد المهني غير التقليدى ، ويقصد به أى توكيد بخلاف مراجعة القوائم المالية وفحصها المحدود Limited review كما هو الحال بشأن التوكيد المهني على الإفصاح عن إدارة المخاطر .

لقد أصبح الإفصاح عن إدارة المخاطر موضع إهتمام إدارات الشركات وأصحاب المصالح Stakeholdres والمنظمات المهنية ( IFAC, AICPA ) على السواء ، وكانت إستجابة هذه المنظمات المهنية لطلب أصحاب المصالح على ما يؤكد لهم صدق هذا الإفصاح أو صدق المحتوى المعلوماتى سريعة وقوية وذلك فى صورة معايير التوكيد المهني ISAES ومعايير خدمات التصديق SSAES الأمريكية ، والتي قدمت فى مجموعها إطاراً مرشداً لدور مراقب الحسابات فى التوكيد المهني (التصديق) على إفصاحات الشركات ، بخلاف ما يخضع منها للمراجعة الخارجية التقليدية السنوية أو الفحص المحدود . وسوف يترتب على أداء مراقب الحسابات لهذا الدور الجديد إضفاء الصدق على إفصاح الشركات ، خاصة المقيدة بالبورصة ، عن إدارة المخاطر بالشركة . ومن المفترض أن يتعكس ذلك إيجاباً على تضييق فجوة التوقعات من جهة ، والمساهمة إيجاباً فى ترشيد قرارات بعض أصحاب المصالح ، خاصة مانحى الإئتمان من جهة أخرى .

(PCAOB,2004: 2007, IFAC, 2008, Hermanson & Ye, 2009 Kinney

& Shepardson ,2011)

ويعتبر الوصول إلى مقاييس مقبولة قبولاً هاماً للإفصاح والتقرير عن إدارة المخاطر عملية معقدة جداً ، بسبب تعدد الأطراف أصحاب المصالح ، والتي قد تكون مصالحهم متعارضة ، علاوة على أنه يمكن أن يكون هناك عدد لانتهائى من عناصر ومؤشرات إدارة المخاطر ، ومن ثم فان معايير الإفصاح والتقرير عن إدارة المخاطر تكون أفضل فى حال إتفاق أصحاب المصالح عليها .

ويمثل نقص المعايير فى حد ذاته تهديداً لدور مراقب الحسابات عند تقديم خدمة التوكيد المهني على الإفصاح وتقارير إدارة المخاطر بالشركة , ودرجة التأكيد المصاحبة لها الأمر الذى ربما يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات . وعلى الرغم من ذلك , فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر ومن ثم الإفصاح عنه بالشركات موضع اهتمام إدارات الشركات وأصحاب المصالح والمنظمات المهنية على السواء ( Venkatachalam Thornton ,Linsmeier 2015 ) ومن ثم استخدام خدمة التوكيد المهني على ذلك النوع من الإفصاح ينعكس إيجاباً على ترشيد قرارات بعض أصحاب المصالح خاصة متخذى قرار منح الائتمان .

وفى مصر لم تقنن بعد خدمة التوكيد المهني على الإفصاح عن إدارة المخاطر بالشركات رغم أهمية ذلك المطلوب من قبل اصحاب المصالح , مثله مثل الإفصاح عن تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية أو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أو إستدامة الشركة , هذا رغم صدور معيار التوكيد المهني المصرى رقم ٣٠٠٠ . فهل بإمكان مراقب الحسابات أداء مثل هذا التوكيد , خاصة إذا توفر لهم إطار مهني متكامل ينظم ويحكم أداء هذه الخدمة المهنية , وفى حالة حدوث ذلك , فهل يدرك أصحاب المصالح فى هذه الشركات القيمة المضافة من هذا التوكيد , أى زيادة إمكانية الإعتماد على المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن إدارة المخاطر بالشركة ؟ وهل سيؤثر على قرار منح الائتمان ؟ هذا ما سيجيب عنه البحث الحالى نظرياً وتجريبياً .

## ٢ - مشكلة البحث

مما لاشك فيه أن خدمة توكيد مراقب الحسابات تعطى قيمة مضافة لمحتوى الإفصاح عن إدارة المخاطر للشركة فى تقرير مستقل , وقد ينعكس ذلك بصورة إيجابية على قرار منح الائتمان بإعتباره من أهم قرارات أصحاب المصالح ( Lin et al 2003, Thuneibat et al , 2008 )

وبالتالى يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

- ما هى أهمية وطبيعة المحتوى المعلوماتى لتقرير إدارة المخاطر الذى يتم الإفصاح عنه من وجهة نظر مهنة المحاسبة؟
- ماهى متطلبات خدمة توكيد مراقب الحسابات المهنية على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر؟
- ماهى قيمة خدمة توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر فى تقرير مستقل؟
- ما مدى إدراك مانحى الائتمان لأهمية توكيد مراقب الحسابات عن إدارة المخاطر؟

وما هو أثر خبرة مانحى الإئتمان و مستوى تأهيلهم العلمى كمتغيرات معدلة على تلك العلاقة ؟

### ٣ - هدف البحث

يستهدف البحث إختبار أثر توكيد مراقب الحسابات على تقرير الإفصاح عن إدارة المخاطر فى المنشأة وأثر الإستنتاج الذى يتضمنه تقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان , إضافة إلى إختبار أثر عوامل التأهيل العلمى وخبرة مانحى الإئتمان على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات وقرار منح الإئتمان وذلك من خلال الدراسة التجريبية , كما يستهدف البحث أيضا دراسة المشاكل المرتبطة بالإفصاح عن إدارة المخاطر ومدى إدراك مانحى الإئتمان لقيمة التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على هذا النوع من الإفصاح

### ٤ - أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهمية علمية وعملية حيث أنه يأخذ بعد مهنى من خلال دراسة واختبار أثر توكيد مراقب الحسابات على قرار منح الإئتمان, ومن أهم دوافع البحث هو محاولة تقديم دليل تجريبى بشأن أثر هذه الخدمة على قرار منح الإئتمان فى بيئة الاعمال المصرية ويكتسب البحث أهميته فى المجال الأكاديمى حيث يفتح المجال للمزيد من البحوث فى مجال أثر الإفصاح عن إدارة المخاطر على المهنة وعلى خدمات مراقب الحسابات بصفة عامة .

أما فى مصر, وفى حدود علم الباحث, توجد ندرة ملموسة فى البحوث التى تناولت أثر خدمات التوكيد على الإفصاح عن إدارة المخاطر بالمنشأة. كما يكتسب البحث أهمية للمنظمات المهنية التى تقوم على تنظيم أمور المهنة حيث يقدم دليلا تجريبيا على معنوية تلك العلاقة من عدمه.

### ٥ - حدود البحث

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار أثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان . كما يقتصر البحث على دراسة أثر بعض خصائص مانحى الإئتمان على العلاقة الاساسية محل الدراسة وبالتالي لن يتعرض البحث لأى مؤثرات أخرى على قرار منح الإئتمان ( مثل , الإفصاح المالى ونوع إستنتاج مراقب الحسابات ) , وأخيرا فان قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط منهجيته المستخدمة فى اختبار الفروض والعلاقة محل البحث وخاصة اختيار مجتمع وعينة البحث .

## ٦- فروض البحث

سيتم إشتقاق الفروض التالية نظريا تمهيدا لاختبارها تجريبيا:

**الفرض الاول: H1** :يؤثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان

**الفرض الثانى : H2** :يؤثر نوع رأى (استنتاج) مراقب الحسابات بشأن الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان

**الفرض الثالث H3** : يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان باختلاف التأهيل العلمى وخبرة متخذى قرار منح الإئتمان . ويتفرع من هذا الفرض فرضان فرعيان:

**H3a** : يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان باختلاف مستوى التأهيل العلمى لمتخذى قرار منح الإئتمان.

**H3b** : يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان باختلاف خبرة متخذى قرار منح الإئتمان.

## ٧- خطة البحث

تحقيقا لهدف البحث وفى ضوء حدوده يتم تقسيم المتبقى من البحث الى الأجزاء الاتية:

٧-١ الإفصاح عن إدارة المخاطر للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من منظور مهنى وأكاديمى

٧-٢ التوصيف المهنى للتوكيد الإيجابى على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر

٧-٣ أثر التوكيد المهنى الايجابى على الإفصاح عن إدارة المخاطر بالمنشأة على قرار منح الإئتمان وإشتقاق فروض البحث

٧-٤ منهجية البحث

٧-٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

## ٧-١ الإفصاح عن إدارة المخاطر للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من منظور مهني وأكاديمي

### ٧-١-١ أهمية الإفصاح عن إدارة المخاطر بالمنشأة

يمثل مدخل إدارة المخاطر من المداخل الهامة التي أصبحت تهتم بها المنشآت فى الأونة الأخيرة، خاصة بعد حدوث عدد من الفضائح المالية لدى بعض الشركات فى بداية القرن السابق وقد زاد الإهتمام من قبل الباحثين بإدارة المخاطر خاصة بعد قانون ساربانيس أوكسلي (SOX) ، وقد أصدرت لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي إطار عمل متكامل لمساعدة الشركات على تقييم وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية. وقد إستخدمته عدد من الشركات للرقابة بشكل أفضل فى أنشطتها للتحرك نحو تحقيق أهدافها المحددة . ولقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما واضحا بإدارة المخاطر . ومن بين أهم التحديات التي تواجه الإدارات فى هذا المجال هى تحديد مقدار المخاطر التي تكون المنشأة على إستعداد للتعامل معها وقبولها بالفعل أثناء سعيها لخلق القيمة (Agyei-) (Mensah, . B 2016).

وتعتمد الفرضية الأساسية لإدارة مخاطر المنشأة على أن كل منشأة تواجه حالة من عدم اليقين ، ويتمثل التحدي الذي يواجه الإدارة فى تحديد مقدار عدم اليقين الذي يجب قبوله والتعامل معه أثناء سعيها لزيادة قيمة أصحاب المصلحة، هذا ويمثل عدم اليقين مخاطر وفرص على حد سواء ، مع إمكانية تآكل القيمة أو تعزيزها. و تُمكن إدارة المخاطر بالمنشأة من التعامل بفعالية مع عدم اليقين وما يرتبط بها من مخاطر وفرص ، مما يعزز القدرة على بناء القيمة، كما توفر إدارة مخاطر المنشأة طرق تحديد وتحليل المخاطر والاختيار من بين الطرق البديلة للتعامل معها إما فى شكل تجنب المخاطر والحد منها أو المشاركة والقبول أو الحد من المفاجآت والخسائر. ومما لاشك فيه أن كل منشأة تواجه عددًا كبيرًا من المخاطر التي تؤثر على أقسام مختلفة بها

( Kinney & Shepardson ,2011 ). كما تساعد إدارة مخاطر المنشأة على ضمان التوصيل الفعال للقوانين واللوائح المنظمة للعمل ودرجة الامتثال لها

( Hermanson & Ye ,2009 ). لم تأخذ العلاقة بين الإفصاح عن إدارة المخاطر وقرارات أصحاب المصالح وبصفة خاصة قرارات محلى الإئتمان حقها من الدراسة والتحليل من قبل الباحثين بالرغم أن هذا النوع من العلاقات التي يجب الاهتمام بها وفهمها وتحليلها لأهميتها لأصحاب المصالح مع المنشأة(Phillip ,Keegan ,Herz, 2010) لفهم طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وكيفية التعامل معها من قبل الإدارة او بما يمكنهم من وضع خططهم فى التعامل

معها بشكل أفضل ,وزيادة ثقتهم بإدارة الشركة (Venkatachalam ,Thornton ,Linsmeier 2015) ومن أهم العوامل التى تزيد من تلك الثقة خدمة التوكيد المهني لمراقب الحسابات على إدارة المخاطر وكفاءتها بالشركة , وجدير بالذكر أن هذا النوع من الإفصاح قد حاز على قدر كبير من الإهتمام من قبل الممارسين والاكاديميين , ولقد ورد فى دراسة ( Zeghal, Lajill 2011 ) أن الشركات لن تلجا إلى الإفصاح عن إدارة المخاطر إلا إذا زادت فوائدها عن تكلفتها .

وقد تناولت بعض التشريعات والبحوث السابقة ( PCAOB,2004: 2007 , IFAC, 2008 , Hermanson & Ye , 2009 Kinney & Shepardson ,2011) لأهمية دور مراقب الحسابات فى التوكيد على تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ولكن لم تتعرض أيا من هذه البحوث عن دوره فى الإفصاح عن إدارة المخاطر بالشركة ومدى جدوى ذلك التقرير ومدى أهميته لأصحاب المصالح مثل مانحى الإئتمان, و ما إذا كان نوع الإستنتاج الذى يقدمه مراقب الحسابات على تقرير إدارة المخاطر المعد بواسطة الإدارة بالشركة قد يؤدى إدارة إختلاف ردود افعال محللى الإئتمان تجاه الشركة . وقد ظهر الطلب على خدمة التوكيد المهني لمراقب الحسابات للتحقق من تأكيدات الإدارة عن موضوع الإفصاح الاختيارى مثل إدارة المخاطر لإضفاء الصدق على هذا الإفصاح مما ينعكس إيجابا على ترشيد قرارات بعض أصحاب المصالح خاصة متخذى قرارات مانحى الإئتمان. " وهذا يستلزم إلمام مراقب الحسابات لأساليب قياس كفاءة تطبيق إدارة المخاطر والمعايير والارشادات التى يستخدمها للحكم على كفاءة هذا الإفصاح وهل يتاثر مانحى قرارات الإئتمان بخدمة التوكيد أم لا؟

ويساعد وجود خطة لإدارة المخاطر بالمنشأة والنظر فى الأحداث والمخاطر المحتملة المختلفة قبل حدوثها على توفير المال وحماية مستقبل تلك المنشأة كما يساعد على وضع إجراءات لتجنب التهديدات المحتملة، وتقليل تأثيرها إلى الحد الأدنى فى حالة حدوثها والتعامل مع النتائج المترتبة على ذلك .يعتبر تحديد المخاطر أحد فوائد إدارة المخاطر , حيث أن إدراك المخاطر المحتملة يجعل من و من أهم مزايا الإفصاح عن إدارة المخاطر تتلخص فيما يلى (Manurung&Basuki, 2010)

- زيادة نطاق الفرص المتاحة للمنشأة. من خلال النظر فى جميع الجوانب سواء الجوانب الإيجابية أو السلبية للمخاطر مما يمكن للإدارة من تحديد الفرص الجديدة والتحديات المرتبطة بالفرص الحالية.

- تحديد المخاطر وإدارتها من خلال المنشأة وذلك للحفاظ على الأداء وتحسينه.



- زيادة النتائج الإيجابية وتقليل المفاجآت السلبية، حيث تمكن إدارة مخاطر المنشأة من تحسين قدرة المنشأة على تحديد المخاطر واعداد خطة لتحديد بدائل التعامل المناسبة معها وبالتالي تقليل المفاجآت الخسائر ذات الصلة والاستفادة من الفرص المتاحة للمنشأة
  - تحسين توزيع الموارد بالشركة. حيث أن الحصول على معلومات جيدة عن إدارة المخاطر للإدارة يساعد على تقييم الاحتياجات من الموارد تخصيصها بطريقة أفضل.
  - تكتسب الإدارة فهماً أفضل لكيفية تأثير إدارة للمخاطر على وضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المخاطر التي تواجهها الشركة أو من المتوقع مواجهتها.
  - يساعد تطبيق إدارة المخاطر بالمنشأة على تدعيم ثقة أصحاب المصلحة بإدارة المنشأة وقراراتها وعلى الرغم من المنافع المتوقعة للإفصاح عن إدارة المخاطر إلا ان عليها عدد من القيود وهي تنفيذ إدارة المخاطر بالمنشأة لا يعني أنه سوف يتم توقع كل المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى الخسارة بل يتم تحديد بعض المخاطر المعروفة ولكن وقد يكون هناك بعض المخاطر الأخرى غير معروفة وبالتالي لن يتم تحديدها مما يستلزم ان تحتفظ الشركة بخطة حتى إذا ظهرت مخاطرة غير معروفة وتؤثر سلباً على المؤسسة يتم التعامل معها .
- ومما لاشك فيه أن الشركات فى العادة تميل إلى الإفصاح عن قدر منخفض من المعلومات حول المخاطر وأن الإفصاح النوعي يسود على المعلومات الكمية (عمران ، ، وحسن ، ٢٠٠٩ ؛ دوبرل وآخرون ، ٢٠١١) حيث يأتى الطلب على الإفصاح الاختيارى للمعلومات غير المالية من إحتياجات أصحاب المصالح مثل المساهمين والمقرضين أو محلى الإئتمان ومن هنا زاد اهتمام العديد من الشركات بالإفصاح عن إدارة المخاطر ويمثل نقص المعايير الخاصة بتلك الخدمة تهديدا لدور مراقب الحسابات عند تقديم خدمة التوكيد المهني على الإفصاح عن المخاطر حيث أنها تعمل على إضفاء الصدق عليه خاصة للشركات المقيدة بالبورصة مما ينعكس ايجابا على ترشيد قراراتهم ( Hausin et al 2008 )
- ويخلص الباحث مما سبق الى أن الإفصاح عن إدارة المخاطر من أهم الإفصاحات الإختيارية التي تؤثر فى قرارات أصحاب المصالح ، حيث تحدد أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة أو التي سوف تتعرض لها حتى يتم تحديد الإجراء اللازم للتعامل مع هذه المخاطر ، وكذلك تحديد الفرص التي تتاح للشركة حتى يتم إدخالها ضمن الإستراتيجية لإستغلالها ، فالمخاطر والتهديدات تحتاج الى إجراء وقائى بينما تحتاج الفرص الى مستثمر لاستثمارها أو مخطط جيد لإدخالها ضمن الإستراتيجية ،

## ٧-١-٢ إطار COSO لإدارة مخاطر المشروع (COSO Framework on Enterprise Risk Management)

أصدرت COSO في عام ٢٠٠٤ إطاراً متكاملًا لمساعدة المنشآت في إدارة المخاطر ، كما أصدر أيضا في عام ٢٠١٧ تحديثاً لمنشور ٢٠٠٤ إدارة مخاطر المشروع - التكامل مع الإستراتيجية والأداء لمعالجة التعقيد المتزايد للمخاطر الحالية و الجديدة التي ظهرت منذ عام ٢٠٠٤ وقد تم التعبير عن تكامل إدارة مخاطر المؤسسة بشكل وثيق مع وضع الإستراتيجيات (closely integrated with strategy-setting). هذا يعنى ان الغرض من إدارة المخاطر ليس فقط الحفاظ على قيمة الشركة بل هو خلق وتحقيق قيمة الشركة أي زيادة قيمتها وذلك وفقاً لمنشور COSO 2017 كما انه لا يمكن فصل عملية إدارة مخاطر المؤسسة عن عمليات وضع الإستراتيجيات وتنفيذ الإستراتيجيات المحددة. ووفقاً لإدارة المخاطر المؤسسية في COSO يتم تقييم المخاطر في العديد من الشركات من حيث تأثيرها المحتمل على جدوى استراتيجية محددة بالفعل.

وتتكون إدارة مخاطر المشروع من ثمانية مكونات مترابطة وهي مشتقة من الطريقة التي تدير بها الإدارة وهذه المكونات ثمانية جزء كما يلي: ( COSO 2017 )

**البيئة الداخلية** - وتشمل العوامل الداخلية المؤثرة على المنشأة وتحدد الأساس لكيفية عرض المخاطر ومعالجتها من قبل أفراد المنشأة ، بما في ذلك فلسفة إدارة المخاطر وقبول المخاطر ، والنزاهة والقيم الأخلاقية ، والبيئة التي تعمل فيها

**تحديد الأهداف** - يجب أن تكون الأهداف محددة قبل أن تتمكن الإدارة من تحديد الأحداث المحتملة التي تؤثر على تحقيقها. تضمن إدارة مخاطر المنشأة عملية تحديد الأهداف والتأكد من ان الأهداف المحددة تدعم وظائف المنشأة وتتوافق مع الاستعداد على التعامل مع المخاطر.

**تحديد الحدث** - يجب تحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة ، والتمييز بين المخاطر والفرص حيث يتم توجيه الفرص مرة أخرى إلى استراتيجية الإدارة أو عمليات تحديد الأهداف. وتحديد طريقة التعامل ومواجهة المخاطر

**تقييم المخاطر** - يتم تقييم و تحليل المخاطر من خلال احتمالية حدوثها وتوقع تأثيرها كأساس لتحديد كيفية إدارتها وتقييمها

**الاستجابة للمخاطر** - تختار الإدارة طرق التعامل مع المخاطر إما فى صورة تجنب المخاطر أو قبولها أو تقليلها أو مشاركتها ، ثم إعداد مجموعة من الإجراءات لمواءمة تلك المخاطر مع قدرة المنشأة على تقبلها والتعامل معها

**أنشطة الرقابة** - أى يجب وضع السياسات والإجراءات وتنفيذها للمساعدة فى ضمان تنفيذ طرق مواجهة والتعامل مع المخاطر بشكل فعال.

**المعلومات والاتصالات** - يتم تحديد المعلومات ذات الصلة وإبلاغها فى إطار زمني يمكّن الأفراد من تنفيذ مسؤولياتهم حيث يحدث الإتصال الفعال بمعنى واسع ، حيث يتدفق إلى أسفل وعبر المنشأة وإلى أعلى.

**المراقبة** - تتم مراقبة إدارة مخاطر المنشأة بأكملها وذلك لإجراء التعديلات الضرورية . و يتم الرصد من خلال متابعة أنشطة المنشأة . و يجب ملاحظة أن إدارة مخاطر المنشأة ليست عملية تسلسلية بشكل واضح ، حيث يؤثر أحد المكونات على المكون التالي فقط ، ولكن هى عملية متعددة الاتجاهات ومتكررة حيث يمكن لأي مكون أن يؤثر على المكون الآخر ، مع ملاحظة أن هناك علاقة مباشرة بين الأهداف ومكونات إدارة مخاطر المنشأة ، ومن ثم يتم تصوير العلاقة فى مصفوفة ثلاثية الأبعاد فى شكل مكعب يمثل فئات الأهداف الأربعة - الاستراتيجية ، والعمليات ، وإعداد التقارير ، والامتثال - من خلال الأعمدة الرأسية والمكونات الثمانية بالصفوف الأفقية ، وأقسام المنشأة بالبعد الثالث. يصور هذا المكعب القدرة على إحتواء أبعاد إدارة مخاطر المنشأة بالكامل ، سواء على مستوى فئة الأهداف ، أو المكون ، أو وحدة المنشأة ، أو أي مجموعة فرعية منها.

إن فعالية تحديد ما إذا كانت إدارة مخاطر المنشأة لمنشأة ما "فعالة" أم لا هو حكم ناتج عن تقييم ما إذا كانت المكونات الثمانية موجودة أم لا ؟ و هل تعمل بشكل فعال أم لا؟.

وبالتالى فإن هذه المكونات تعبر عن معايير للإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية، ولكي تصبح المكونات متاحة وتعمل بشكل صحيح منفصل وأنه ليس هناك نقاط ضعف مادية ، ويجب التأكد أن المخاطر فى مستوى تقبل المنشأة التعامل معها وعندما يتم التأكد من أن إدارة مخاطر المنشأة فعالة فى كل فئة من فئات الأهداف الأربع على التوالي فى المكعب يكون لدى مجلس الإدارة تأكيدات معقولة بأنهم على دراية بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة و ما يصدر عن المنشأة من تقارير هى موثوق فيها ويتم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. وان المكونات الثمانية تعمل بشكل متماثل فى كل المنشأة.

ويخلص الباحث مما سبق أن إهتمام المنظمات المهنية بإدارة مخاطر المشروع إنما يعكس أهمية التوكيد المهني عن هذا التوجه لخدمة أصحاب المصالح على إتخاذ قرارات هامة وعلى تحفيز الشركات على متابعة كفاءة المكونات السابق ذكرها فى المنشأة لضمان فعالية إدارة المخاطر بها والتأكد من أن تلك المكونات تعمل بشكل متماثل فى المنشأة .

## ٧-٢ أثر التوصيف المهني للتوكيد الإيجابي على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر

يتناول الباحث فى هذا الجزء من البحث التوصيف المهني لخدمة التوكيد على إفصاح المنشآت عن إدارة المخاطر . ويشمل هذا التوصيف على تعريف خدمة التوكيد المهني وهدفها ومجالها Field ونطاق تطبيقها Scope والقائمين بها ومعيار القياس الذى يستخدم من خلال هذه الخدمة ومرحل تطبيقها والمعايير المهنية المرتبطة بها . ولقد عرف IFAC التوكيد بصفة عامة على أنه عملية يعبر فيها الممارس Practioner عن إستنتاجه بشأن قياس وتقييم موضوع معين وفقاً لمعيار محدد , أى أنها أداء لتقييم أداء الشركة نحو الإفصاح عن إدارة المخاطر ( ISAE 3000 ) . ويحدد IFAC خدمات التوكيد خارج مراجعة القوائم المالية فى ثلاثة مجالات: أ- المعلومات والبيانات , على سبيل المثال التنبؤات والمعلومات غير المالية بما فى ذلك التقارير البيئية والاجتماعية (ب) الأنظمة وأداء العمليات مثل الكفاءة والجودة وإدارة المخاطر وشهادة ISO (ج) وسلوك وسلامة الأفراد والحوكمة وقواعد السلوك والامتثال القانونى (Knechel et al, 2006) وبالتالي يعتبر التوكيد (التصديق) على تقرير إدارة المخاطر خدمة توكيدية فى مجال الأنظمة وأداء العمليات والذى يعتبر الإهتمام الرئيسى لهذه الدراسة ومن ثم يتم تطبيق معيار التوكيد الدولى رقم ٣٠٠٠ على تلك الخدمة وبشكل عام تتكون خدمات التوكيد من نوعين , تلك التى تزيد من موثوقية المعلومات وتلك التى تنطوى عليها وضع المعلومات فى شكل أوسياق يسهل من عملية اتخاذ القرار (Shelton & Whittington, 2008) . كما يتم تعريف تكليف التوكيد من قبل (IAASB, 2004) بأنه تكليف يهدف الى تعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين بخلاف الطرف المسئول عن نتيجة تقييم أو قياس موضوع ما مقابل معايير . ووضح (لطفى ٢٠٠٥) أن خدمات التأكيد تركز على عملية اتخاذ القرار , اذ يتطلب اتخاذ القرار معلومات نوعية , مالية أو غير مالية كما تركز على كل مايتعلق بتحسين جودة المعلومات وصياغتها وزيادة الثقة فيها وموضوع الاستقلال المطلوب فى مراقب الحسابات لأداء خدمات التوكيد كما أنها خدمة مهنية تخضع للحكم المهني لمراقب الحسابات فيما يتعلق بمعلومات خدمة التوكيد .

كما تعرف خدمة التوكيد على محتوى تقرير إدارة الخطر على أنها خدمة توكيدية تصديقية تستهدف جودة معلومات إدارة المخاطر لخدمة أصحاب المصلحة فى الشركة من خلال إختبار مزاعم الإدارة بشأن إدارة الخطر وابداء رأى فنى محايد عن مدى صدق تلك المزاعم وتوصيله لاصحاب المصلحة فى الشركة.

كما أوضح (ياسين وفيحاء ٢٠١٤) أن خدمات التوكيد هى خدمات مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات وتحسين مصداقية وملائمة المعلومات التى يستخدمها الأفراد عند اتخاذ القرارات وهى خدمات تقدم من طرف مسقل يتصف بالحياد.

وقد اتفق ( Wbcsd,2016 ) مع معيار ( AAS1000 ) فى تعريفه لخدمة التوكيد على تقرير إدارة المخاطر و بأنها العملية التى يقوم مقدم الخدمة من خلالها بتقييم وابداء استنتاج عن افصاحات عامة بشأن اداء الشركة بالاضافة الى نظم وبيانات وعمليات الشركة باستخدام المعايير المهنية والفنية ومعايير القياس المناسبة من أجل تعزيز مصداقية المعلومات لخدمة أصحاب المصالح وتتحصر مستويات التاكيد بين نهايتين هما التأكيد المطلق وعدم وجود التأكيد وخلال هذا المستوى هناك نوعان من التأكيد هما التأكيد المعقول والتأكيد المحدد , ويقصد بالتأكيد المعقول وجود مستوى عالى فيما يتعلق بالحصول على الأدلة اللازمة للممارس التى تمكنه من التوصل إلى إستنتاج إيجابى, أى ليس هناك تحريفات مهمة فى ظروف عملية التوكيد المتفق عليها وتشمل ظروف العملية شروط التكاليف وخصائص الموضوع والمعايير التى يتم استخدامها واحتياجات المستخدمين وغيرها من الأمور المؤثرة فى عملية التاكيد . كما أن الهدف من التأكيد المعقول هو تخفيف مخاطر عملية التأكيد لمستوى مقبول فى ظروف العملية (لطفى ٢٠١٠) , ويعرف ( Goldbrege et.al , 2011 ) خدمة التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن البيانات غير المالية مثل إدارة المخاطر موضوع البحث على أنها عملية منظمة تعتمد على المعلومات والحصول على الإدارة للوصول لإدارة أستنتاجات بشأن صدق المعلومات المفصح عنها, الأمر الذى ينعكس إيجابا على جودة هذه المعلومات ,

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث أن خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر هى عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعى للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة فيما يتعلق بالإفصاح عن إدارة المخاطر بما يساعد مقدم تلك الخدمة على الوصول لإستنتاج إيجابى بشأن مدى صدق وعدالة تلك المزاعم وفقا لمعايير قياس محددة وتوصيل النتائج لاصحاب المصلحة فى الشركة بما فهم الإدارة نفسها .

ويتمثل الهدف من خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر فى إعداد تقرير يتضمن إستنتاجا إيجابيا محايدا أو توكيدا معقولا Reasonable assurance بشأن إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر , حيث يحرص مقدم التوكيد المعقول على تخفيض خطر القيام بخدمة التوكيد Assurance Risk الى حد مقبول أو منخفض فى ظل الظروف المحيطة بأداء الخدمة, أما فيما يتعلق بمجال خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر , فهو يشمل التأكيدات (المزاعم) التى أعدتها الشركة بشأن إدارة المخاطر بها عن فترة زمنية محددة ويتضمنها تقريرها السنوى والتى تحددها الارشادات والمعايير ذات الصلة ( COSO ) .

إن التأكيد المحدود فقد عرفه IAASB بأنه عملية تهدف إلى تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول فى ظروف العملية بوصفه أساسا بشكل سلبى من التعبير عن إستنتاج الممارس ( IAASB,2010 ) , وتتضمن خدمات التوكيد المهني علاقة ثلاثية الأطراف كالتالى :

**الممارس :** وهو مصطلح أوسع من المراقب لأنه قد يطلب منه أداء عمليات تأكيد تتطلب منه مهارات ومعرفة متخصصة تفوق ما هو متعارف عليه فى مراجعة الحسابات كما يمكن للممارس الاستعانة بخبير

**الطرف المسئول :** وهو الشخص الذى يكون مسئولا عن موضوع المهمة مباشرة أو عن المعلومات الخاصة به ويقدم الطرف المسئول اقرارا مكتوبا بتقييم او قياس موضوع المهمة بالرجوع الى مقاييس محددة

**المستخدمون:** شخص أو مجموعة أشخاص يقوم الممارس بإعداد التقرير لهم (الطفي ٢٠١٠) ويتمثل الهدف من الخدمة فى إبداء مقدم الخدمة إستنتاجا إيجابيا محايدا أو توكيدا معقولا بشأن إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر فى شكل تقرير مكتوب, حيث يحرص مقدم خدمة التوكيد على توفير توكيد معقول بشأن تخفيض خطر القيام بتلك الخدمة إلى حد مقبول أو منخفض فى ظل الظروف المحيطة بأداء الخدمة , وكذلك تقييم مدى إكتمال وملاءمة ودرجة الإعتماد على تقارير إدارة الخطر بالنسبة لأصحاب المصالح .

وبشأن مجال خدمة التوكيد المهني على مزاعم الإدارة بشأن إدارة الخطر يمكن القول بأن مجال تلك الخدمة يشتمل على مزاعم الإدارة بشأن إدارة الخطر بمكوناته الثمانية ومدى كفاية الاقصاد عن تلك المكونات ومدى نجاحها فى المنشأة , ويجب على مقدم خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر أن يلم بكافة المقاييس ذات الطابع الكمي وغير الكمي

أو النوعى مما يؤدي الى وجود مساحة من الحكم الشخصى Judgement له رغم وجود بعض الارشادات أو المعايير .

ويؤكد الباحث وجهة النظر السابقة التى ترى أن مزاعم وتأكيدات الإدارة كما يتضمنها تقرير إدارة المخاطر هى مجال هذه الخدمة وأن ذلك الأمر يتمشى مع ما هو متبع فى المراجعة المالية التقليدية ( Arens 2011 ) , وهو ما يعنى أنه إذا كان التوكيد محدود فإنه يجب أن يتم فى ظل حرص القائم به على تخفيض ذلك الخطر إلى مستوى مناسب لظروف المهمة ويكون هذا الخطر أكبر من ذلك الموجود فى حالة التوكيد المقبول .

أما فيما يتعلق بنطاق خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركة عن إدارة المخاطر يحدد مدى إجراءات المراجعة أو التوكيد اللازمة التى يحددها مراقب الحسابات فى ضوء معايير التوكيد ومتطلباته المهنية ومعايير القياس ذات الصلة وشروط التكليف وأحكامه المهنية , خاصة فيما يتعلق بالأهمية النسبية ومخاطر التكليف ومن ثم حجم العينة التى سيؤدى الإجراءات اللازمة للتحقق من مفرداتها .

وفىما يتعلق بالقائم بأداء الخدمة أشارت دراسة ( Edgley et ,al , 2010 ) إلى أنه فى معظم الحالات تقوم الإدارة بتعيين القائم بأداء الخدمة , ويقدم لها تقريره الأمر الذى يؤثر على إستقلال القائم بالتوكيد و على جودة تقارير التوكيد المهني , بالإضافة الى إحتمال غياب أو نقص الشفافية والمصادقية , خاصة وأن الإدارة تحدد مجال التوكيد ودرجة الوصول إلى المعلومات الداخلية المقدمة للقائم بأداء خدمة التوكيد , أى قد تضع الإدارة قيودا على مجال الخدمة وبالتالي التأثير على مستوى التوكيد الذى يقدمه القائم بأداء الخدمة , الأمر الذى يستفاد منه أنه من الملائم أن يتم تكليف مؤدى هذه الخدمة بمعرفة أصحاب المصلحة خاصة متخذى قرار منح الإئتمان وهذا ما يؤيده الباحث .

وفىما يتعلق بمعايير القياس الملائمة عند أداء خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر فعلى الإدارة إعداد تقارير إدارة المخاطر وفقا لمتطلبات محددة لإعداد تلك التقارير مثل القواعد والمراحل التى حددها COSO, وبالتالي فإن القائم بإجراء خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر سيعتمد على هذه المتطلبات فى قياس مدى صدق وعدالة مزاعم وتأكيدات الإدارة الواردة فى تقرير إدارة المخاطر, وإن كان فى رأى الباحث إن عدم وجود مبادئ مقبولة قبولا عاما او معايير دولية متفق عليها لاعداد تقارير إدارة المخاطر يجعل تلك التقارير غير متسقة , ويصعب مقارنتها عما تراه مما يؤدي الى صعوبة اداء خدمة التوكيد , طالما

لا يوجد إتفاق عام على معايير محددة كما هو الحال عند مراجعة القوائم المالية (قياسا على (Manurung & Basuki, 2010).

وبشأن المعايير المهنية للخدمة يرى الباحث أن معايير أداء خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر تتوقف على مقدم الخدمة، ويمكن لمقدم خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر إستخدام أكثر من إطار أو معيار إلا أن مراقبي الحسابات عند أدائهم لخدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر يفضلون المعيار الدولي لخدمة التوكيد المهني رقم ٣٠٠٠ بالإضافة الى المعايير المهنية لخدمات التصديق Attestation Standards الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الامريكى وقواعد أداب وسلوك المهنة ، علما بأن العمل بمجمع المحاسبين القانونيين الامريكى AICPA يسير على أن خدمات التصديق مثل مراجعة إدارة المخاطر مثلا يتم ادائها التزاما بمعايير التصديق طالما توافرت العلاقة الثلاثية وكان مجال الخدمة يخرج عن نطاق مراجعة الحسابات التي تم أدائها وفقا لGAAS وأيضا SAS ذلك قياسا على ( Ackers , 2009 ) . وهنا يمكن إعتبار أن خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر خدمة اختيارية فى الوقت الحاضر حيث لا يوجد معيار أو إرشاد مهني ملزم لأداء تلك الخدمة (قياسا على Hui , 2012 ) ويؤيد الباحث إلتزام مراقب الحسابات مؤدى الخدمة لكلا من معيار التوكيد المهني الدولي وتعديلاته ونظيره المصرى من جهة ومعايير التصديق الامريكية من ناحية اخرى.

أما بشأن مراحل أداء الخدمة ، فتمر خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر محل إهتمام الباحث بأربعة مراحل هى مرحلة قبول التكليف ، مرحلة التخطيط ، مرحلة التنفيذ ، مرحلة إعداد التقرير عن نتائج التوكيد المهني ، تبدأ مرحلة قبول التكليف بقبول مراقب الحسابات للتكليف بمهمة التوكيد على إفصاح الشركة عن إدارة المخاطر من جانب الجمعية العامة للشركة ، ووفقا لمعيار التوكيد المهني ( ISAE3000 ) يجب على مراقب الحسابات الحصول على المعلومات الكافية عن العميل ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك تقييم الكفاءة الفنية والمهنية لمكتب المراجعة الذى ينتمى إليه للقيام بالخدمة خاصة أعضاء فريق العمل ممن لهم خبرة وتخصص مناسب مع المتطلبات الفنية لأداء هذه الخدمة ، وكذلك تقييم إستقلال أعضاء فريق العمل الرئيسى ومدى قدرتهم على بذل العناية الكافية فى تأدية المهمة .

ويجب على مراقب الحسابات أن يتأكد من فهم العميل للهدف من التكليف والتأكد من تحديد مسئوليات الإدارة ومسئوليات وحدود التكليف، على أن تكون بنود التكليف فى صورة مكتوبة فى



شكل تعاقدى يوافق عليها العميل , وعلى مراقب الحسابات أن يرفض قبول أداء التكاليف فى حالة عدم فهم العميل لهذه البنود , أو فى حالة عدم ملاءمة المعايير التى على أساسها يقوم بالتوكيد .

وفيما يتعلق بمرحلة تخطيط أعمال التوكيد فإن مراقب الحسابات يجب أن يراعى إصدار أحكام أولية أو مبدئية على خطر التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر وكذلك إصدار أحكام أولية عن الأهمية النسبية لتأكيدات الإدارة , ويقصد بخطر التوكيد أنه خطر فشل مراقب الحسابات بدون قصد فى تعديل تقريره بشكل ملائم على تأكيدات الإدارة بشأن الإفصاح عن إدارة المخاطر والتى بها خروج عن قواعد ذلك الإفصاح والاجراءات التى حددتها لإدارة المخاطر .

وتتعلق الأهمية النسبية بتحديد مراقب الحسابات لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات جمع الأدلة , وتقييم ما إذا كانت المعلومات مجال التكاليف خالية من التحريفات الجوهرية مع تحديد أهم العناصر التى تؤثر على قرارات أصحاب المصالح , ويجب على مراقب الحسابات فى هذه المرحلة تصميم إجراءات جمع الأدلة الكافية ومدى الملائمة مع أداء تلك الاجراءات بقدر من الشك المهنى Profession skepticism ويعنى أن يكون مراقب الحسابات ذو عقلية تساؤلية مع ضرورة إلمامه بمتطلبات إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر (معيان القياس) .

**وفى مرحلة أداء إجراءات التوكيد** يمكن لمراقب الحسابات الاستعانة ببعض الخبراء أو المستشارين الذين تتوافر لديهم معرفة ومهارات متخصصة قد تكون غير متوافرة لديه أو فريق العمل التابع له, مع ضرورة إشرافه على المساعدين وحل المشاكل التى تواجههم مع متابعة أداء إجراءات الحصول على الأدلة الكافية والملاءمة وطلب اقرارات من الإدارة وتوثيق أعمال التوكيد المهنى .

أما بشأن **مرحلة إعداد التقرير** عن نتائج التوكيد والذى يعتبر بمثابة الأداه التى يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لاستنتاجه لأصحاب المصالح , بشأن ما إذا كانت مزاعم الإدارة فى تقريرها عن إدارة المخاطر يتمشى مع متطلبات القياس والإفصاح السارية التى اتفق عليها مع عميله ويجب أن يستوفى تقرير مراقب الحسابات مجموعه من العناصر الأساسية المستقل عن أعمال التوكيد المهنى على إفصاح الشركة عن إدارة المخاطر وأن يوجه لأصحاب المصلحة وللإدارة, وأن يؤرخ بتاريخ إنتهاء مراقب الحسابات من أداء اعماله مع توقيعه على التقرير مصحوبا بإسم المكتب التابع له وعنوانه ورقم القيد بسجل المحاسبين والمراجعين وكذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية .

ورغم ندرة الدراسات السابقة فى هذا المجال إلا أن هناك تجارب من جانب بعض مكاتب المراجعة الكبرى Big 4 (Price water house 2013, KPMG, 2012) فى هذا الشأن وقد إعتد عليها الباحث فى تطوير نموذج لتقرير التوكيد على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر

يتوقع أنه يناسب بيئة الممارسة المهنية في مصر من جهة, ويمثل تطوير لنموذج التقرير عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة المعمول به في مصر وفقا لمعيار المراجعة المصرى (٧٠٠) من جهة اخرى , ويتبنى الباحث مدخل قيام مراقب الحسابات نفسه بالخدمة المهنية الجديدة.

ويرى الباحث أن مراقبى حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية سيكون لديهم الدافع لتنمية عرض خدماتهم المهنية خاصة في ظل فائض الطلب عليها في مصر , وأنهم يرغبون في اداء خدمة التوكيد المهني على افصاح هذه الشركات عن إدارة المخاطر , . ويعد التقرير عن نتائج التوكيد بمثابة أداة يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لاستنتاجه لأصحاب المصالح بشأن ما إذا كانت مزاعم الإدارة في تقريرها تتماشى مع معايير القياس المقبولة . ويجب ان يستوفى التقرير العناصر الآتية:

- عنوان يشير إلى أن التقرير هو تقرير توكيد
- المرسل اليه يحدد أطراف التكليف التي يتم توجيه تقرير التوكيد اليهم
- تحديد خطاب التكليف المطبق
- إستخدام التقرير المعد من قبل المديرين
- القيود المفروضة على استخدام تقرير التوكيد
- الاشارة الى ان ISAE 3000 هي المعايير التي تم الاعتماد عليه في التوكيد على الإفصاح عن إدارة المخاطر
- ملخص العمل المنجز
- الحدود الملازمة المرتبطة بتقييم / قياس الموضوع
- استنتاج مراقب الحسابات
- اسم وتوقيع مراقب الحسابات / وموقع المكتب
- تاريخ تقرير التوكيد

مما سبق يخلص الباحث الى أن التوكيد على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر له نطاق يتمثل في مدى الاجراءات اللازمة لجمع الادلة الكافية الملائمة , وان هذا النطاق يتحدد في ضوء عدة إعتبارات أهمها شروط التكليف وحكم مراقب الحسابات على الأهمية النسبية ومخاطر

التكليف , وإجراءات إدارة المخاطر وأن هذه الإجراءات غير نمطية ومن أهمها الإستفسارات والمناقشات وطلب الإقرارات الادارية والمقابلات الشخصية مع المسؤولين عن أنشطة إدارة المخاطر بالشركة , وأنه رغم إمكانية أن يقوم بالخدمة أطراف أخرى بخلاف مراقب الحسابات إلا أنه من المفضل أن يقوم بها فريق عمل يرأسه مراقب الحسابات باعتباره متمرسا على أداء الخدمات التوكيدية التصديقية على أن يكون هذا الفريق متكامل التخصصات فى مجالات الحوكمة والرقابة الداخلية والاسواق المالية والتمويل مع الإستعانة بالخبراء ذوى الإهتمام إذا رأى ذلك , وبالتالي فمن المناسب أن تعينه الجمعية العامة للمساهمين . وحسب قناعة الباحث يفضل أن يكون هو نفسه مراقب الحسابات المرخص له بمراجعة حسابات الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة و أن معيار القياس المناسب للحكم على كفاءة الإفصاح عن أداء المخاطر يشمل القوانين واللوائح ذات الصلة ( COSO ٢٠٠٧ ) .

وأما بشأن المعايير المهنية التى ترشد وتوجه مراقب الحسابات عند أداء هذه الخدمة وتضمن مستوى جودتها فأنها تشمل معيار التوكيد المهني الدولي رقم ٣٠٠٠ وتعديلاته والمناظر له رقم ٣٠٠٠ وكذا معايير التصديق الامريكية وقوتعد اخلاقيات وسلوكيات المهنة.

### ٣-٧ أثر التوكيد المهني الإيجابي على الإفصاح عن إدارة المخاطر بالمنشأة على قرار منح الإئتمان واشتقاق فروض البحث

يساعد إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على خلق قيمة مضافة للشركة , من خلال تحديد المخاطر الحالية والمتوقعة للتعامل معها من خلال الاستراتيجية المناسبة وكذلك تحديد الفرص التى يجب على الإدارة اغتنامها وتضمينها فى الاستراتيجية حيث تذكر دراسة فى السويد عن مدى الحاجة لتقارير غير مالية وتبين أن ثلث الشركات تخضع لتوكيد طرف ثالث عليها وان الشركات التى خضعت للتوكيد المهني عن تقارير معلومات غير مالية حصلت على منافع ايجابية . الا ان بعض الشركات التى لا تقدم تقارير خارج القوائم المالية مثل إدارة المخاطر رأت ان السبب فى ذلك هو ارتفاع تكاليف التوكيد وانخفاض الدليل على ان هذا التوكيد سيدعم الثقة فى الشركات ( park & Brorson , 2005 ) . ويذكر ( Deegan ,et,al ,2006 ) ان التقارير الغير مالية تمثل الرقابة الداخلية - الاستدامة وإدارة المخاطر يمكن أن توفر معلومات ذات قيمة ومحتوى معلوماتى للمستثمرين ومساعدة مانحى الإئتمان فى تحديد عوامل الخطر المرتبطة بأعمال الشركات حيث يكون مانحو الإئتمان أكثر إهتمام بتأثير التقارير غير المالية لأغراض تقييم جدارة طالب الإئتمان .

وتوصلت دراسة (الشيخلى، ٢٠١٢) أنه من أجل تقييم وإدارة المخاطر تقوم إدارة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض وذلك في ضوء محددات الائتمان الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني اجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب كما توصلت دراسة (Amidu & Hinson, 2006) أن إتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن ان تؤثر على هيكل رأس المال وقرارات الاستثمار ومخاطر محفظة القروض. ويجب أن يقوم مدير الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعميل من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل. وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك من عدمه. إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان فى صنع القرار الائتماني، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح او عدم منح الائتمان المصرفي للعميل.

وهدفت دراسة (لطفى، ٢٠٠٢) الى التعرف على المصادر التي يستخدمها مسئولو الاقراض والائتمان فى البنوك، بهدف الحصول على المعلومات التي تساعدهم فى عملية اتخاذ قرارات الائتمان. وتوصلت الدراسة الى ان اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مسئولو الائتمان فى البنوك تتمثل فى القوائم المالية المعتمدة من مراجعى الحسابات. وتوصلت دراسة (ابو كمال، ٢٠٠٧) الى ضرورة ان تعمل البنوك على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان.

كما اشارت دراسة (البحيسى، ٢٠١١) الى ان معظم البنوك تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم اليها بطلب الحصول على ائتمان وتتركز المعلومات المطلوبة فى القوائم المالية المعتمدة من مراجع حسابات خارجي وفي الغالب تغطى اكثر من سنة مالية واحدة ويعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الايرادية والتدفقات النقدية للشركة. وذكرت دراسة (مطر ٢٠١٠) ان البنوك التجارية عادة ماتطلب من عملائها الذين يرغبون فى الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئولى الائتماني، وهنا ينبغى على مسئولى الائتمان مراعاتهم لتوافر مجموعة من العناصر الاساسية، لكي يضمن تحقيق الاهداف المرجوة لاتخاذ القرار الصحيح وهي: وصف واضح للقروض وتحليل مخاطر الائتمان ومصادر المعلومات المالية ومصادر المعلومات الاستراتيجية وتحليل وتفسير المعلومات المالية.

وقد توصلت دراسة ( coram ,et,al , 2009 ) الى ان التوكيد المهني على افصاح الشركات عن البيانات الغير مالية مثل الاستدامة وإدارة المخاطر له تاثير جوهرى على تقديرات اسعار الاسهم خاصة اذا كانت مؤشرات هذا الإفصاح ايجابية . وان هذا التوكيد يزيد من ادراك اصحاب المصلحة لمدى امكانية الاعتماد على المعلومات عند تقديرهم لاسعار الاسهم وبالتالي فان التوكيد المهني على التقارير عن البيانات خارج القوائم المالية يحسن من القرارات التى يستخدمها المستخدمون ويساعد على تخفيض مخاطرها . وينكر ( Ackers. 2009 ) أنه عندما تقوم الشركة بالإفصاح عن الاستدامة أو الرقابة الداخلية وبالقيااس عن إدارة المخاطر فانها قد تحاول تحسين وضعها من خلال تحريف القوائم خاصة أن هذا الإفصاح غير المالى يزداد فيه الحكم الشخصى وبالتالي فإن هذا التوكيد على هذا الإفصاح بمعرفة طرف محايد مستقل يمكن أن يخفض من خطر التحريف محتواه المعلوماتى حيث تعد خدمة التوكيد أحد الاليات الفعالة لتخفيض خطر المعلومات بواسطة مراقب الحسابات مستقل ومحايد .

كما أكدت دراسة ( Edgley,et,al , 2010 ) أن خدمة التوكيد على إفصاح عن الاستدامة والبيانات غير المالية تحقق منافع مزدوجة وقيمة مضافة للإدارة وأصحاب المصالح معا, حيث تضيف هذه الخدمة ثقة وامكانية الاعتماد ومصداقية على محتوى تلك التقارير , لأن هذا التوكيد يدعم سمعة الشركة ويضيف قيمة للشركة ,اصحاب المصالح بما فيهم الإدارة نفسها من خلال منع نشر معلومات مضللة وفحص النظم الادارية الداخلية للشركات , وإدارة مخاطر السمعة , وبالتالي فهي أداء لحماية الإدارة .

كما أن هذه الخدمة تعزز من مساءلة أصحاب المصالح للإدارة وتجعل تلك التقارير أكثر مصداقية وثقة وشفافية . كما تذكر دراسة ( FonsebCa ,2010 ) أن التقارير غير المالية مثل الاستدامة و الرقابة الداخلية التى تحصل على تأكيد مهني إيجابى توفر محتوى مفيدا للمستثمرين ومانحى الإئتمان اكثر من التقارير التى تحصل على تأكيد مهني سلبى . فقد وجدت تلك الدراسة أن معظم الشركات فى عينة الدراسة حصلت على تأكيد مهني ايجابى ( ٨٩% ) وأن هذا التأكيد الايجابى يقلل من فجوة الثقة فى التقارير الغير مالية لأن المستثمرين ومانحى الإئتمان يرغبون فى الحصول على تأكيد بأن هذه التقارير توفر صورة عادلة عن الشركة . ويرجع الطلب على خدمة التوكيد المهني على افصاح الشركات عن البيانات غير المالية وبالقيااس على إدارة المخاطر الى حاجة اصحاب المصالح لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها ودعم مصداقيتها واطفاء الثقة عليها ( Goldberg , et,al , 2011 ) . ومع ذلك ترى دراسة ( Mark & Dyk,2011 ) أنه على الرغم من انتشار البحوث عن أهمية التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن البيانات غير المالية

إلا إن عدد محدود من الشركات فى جنوب أفريقيا تقوم بالتوكيد المهنى على تلك التقارير لذلك دعت هذه الدراسة الى ضرورة تقديم الشركات للتقارير المتكاملة فى شكل مالى وان التقارير غير المالية مثل تقارير الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يجب ان تخضع للتوكيد المهنى المستقل . كما ان مصداقية وامكتنية الاعتماد على التقارير غير المالية تزداد عندما يتم التوكيد عليها وتزداد اكثر اذا كان مقدم الخدمة مراقب الحسابات , كما ان الطلب على خدمة التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن البيانات غير المالية مثل الاستدامة وغيرها يختلف باختلاف الصناعة . حيث يزداد فى صناعات معينة مثل التعدين والصناعات المالية , حيث تتعرض تلك الصناعات لمخاطر بيئية واجتماعية اكثر من غيرها وبالتالي تحتاج هذه الصناعات الى خدمة التوكيد المهنى لدعم مصداقية محتوى تقاريرها بشأن الاستدامة وغيرها من البيانات غير المالية والثقة فيها . كما ان الشركات كبيرة الحجم هى الاكثر طلبا على خدمة التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن الاستدامة وغيرها من البيانات غير المالية لدعم ثقة مستخدمى تلك التقارير , حيث تحقق تلك الخدمة العديد من المنافع للشركة ولأصحاب المصلحة على السواء (Casey & Grenier, 2015) . ويتفق (Zamora, et, al 2012) مع نتيجة الدراسة السابقة حيث يرون أن التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن الاستدامة وغيرها من البيانات الغير مالية له تأثير جوهري على تقييم المستثمرين لاسعار الاسهم , مما يدل على أن التوكيد المهنى له محتوى معلوماتى يؤثر على قرارات اصحاب المصالح بالمقارنة بالاعتماد على المعلومات المالية فقط . وبالتالي فإن خدمة التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن البيانات غير المالية تساهم فى دعم سمعة الشركة وجذب رؤس الاموال للشركة , وزيادة ولاء العاملين بالشركة وجذب الكفاءات لها . كما ترى دراسة (Zorio , et, al 2013), أنه كلما زادت جودة التقارير غير المالية المنشورة عن الشركات كلما زادت ثقة مستخدمى التقارير فى محتواها وازداد اعتماد المستخدمين عليها فى اتخاذ قراراتهم البمتعلقة بهذه الشركة . كما تؤكد الدراسة أن جودة التقارير تزيد اذا قدم خدمة التوكيد المهنى مراجعى الحسابات.

وتوصلت دراسة (Simpson , et, al, 2013) إلى أن هناك دور هام تلعبه تقارير البيانات الغير مالية عند اتخاذ قرار منح الإئتمان , وأن محتوى تلك التقارير تؤثر على الترتيب الإئتماني ومعدل الإئتمان للشركة . وأن الشركات التى لديها مشاكل تتعلق بالرقابة الداخلية أو الاستدامة وغيرها تدفع تكاليف ائتمان على قروضها بشكل جوهري .

كما تؤكد دراسة (Jones & Solomn, 2010) على أن التوكيد الخارجى على المعلومات غير المالية مثل الاستدامة يزيد من جودتها ومصداقيتها ويؤدى إلى زيادة الطلب على هذه التقارير من جانب أصحاب المصالح خاصة المؤسسات المالية ومانحى الإئتمان . ويكون هذا الطلب أعلى

إذا تم هذا التوكيد بمعرفة مراقب الحسابات . وقد توصلت بعض الدراسات (Cheng et,al,2015) ( Liburd et, al 2012) , باختبار أثر التوكيد المهني على المعلومات غير المالية بصفة عامة على قرارات أصحاب المصالح في الشركات. وخلصت هذه الدراسات إلى أن هذا التوكيد يؤثر على موثوقية المعلومات المفصح عنها , ويزيد من إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات .

كما توصلت دراسة (مؤمن ٢٠١٨ ) الى أن مهام خدمات التوكيد على بعض المعلومات غير المالية تقيد اصحاب المصالح , وتزيد من موثوقية المعلومات ومن ثم تسهل من عملية اتخاذ القرارات.

وقد ركزت بعض الدراسات (شحاتة ٢٠١٤ و دراز ٢٠١٧ مهراڤ ٢٠١٥ Benchop Hoang, 2017 ) على التوكيد المهني على الإفصاح عن المعلومات غير المالية وخلصت الى أن التوكيد المهني على تلك التقارير يزيد من مصداقية المعلومات ويؤثر إيجابيا على قرارات أصحاب المصالح .و كما تناولت مجموعة من الدراسات (Beneish et al , 2008, Doyle et al , 2009, Kinney & Shepardson, 2011 Hermanson & ye , 2009) الآثار الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية والتوكيد على ذلك الإفصاح من قبل مراقب الحسابات على سوق راس المال وأسعار الاسهم . وقد خلصت دراسة (Beneish et al , 2008) الى أن الإفصاحات غير الخاضعة للمراجعة المطلوبة بموجب (٣٠٢) من SOX مرتبطة بالاعلان السلبي عن عوائد غير طبيعية , في حين الإفصاحات الخاضعة للمراجعة التي تتطلبها المادة (٤٠٤) من SOX لا تؤثر على أسعار الأسهم. كما تكتسب الدراسة التي أجراها (Kinney & Shepardson, 2011) أهمية خاصة , والتي تشير الى أن الإفصاح بمفرده يكون بنفس فاعلية تكليف كل من الإفصاح والمراجعة فيما يتعلق بتشجيع عينة الشركات على الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية .

وتوصلت دراسة (Foster et al , 2009) إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا للمعايير التي أصدرها (PCAOB) المتعلقة ب(ICFR) على جودة المراجعة وجودة مستحقات الإيرادات . واستكشف بعض الدراسات الأخرى آثار التصديق على ICFR من منظور أصحاب المصالح, على سبيل المثال , وجد (He & Thorton, 2013) أن المستثمرين يدركون جودة أرباح أعلى للشركات التي تحظى بتقارير مراجعة غير معدلة وفقا (SOX 404) وتشير هذه النتيجة الى أن متطلبات القسم ٤٠٤ من SOX لها تأثير إيجابي على تعزيز ثقة المستثمر في موثوقية التقارير المالية وقد إستهدفت دراسة (Allen , 2007) إختبار ما إذا كان تقرير الإدارة وتصديق مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية يؤثر في ادراك وقرارات المحللين و قد خلصت الدراسة الى أن تقرير مراقب الحسابات عن

فعالية الرقابة الداخلية أو توكيده على تقرير الإدارة عن المعلومات غير المالية يؤثر على إدراك المحللين لامكانية الاعتماد على القوائم المالية كما أشارت نتائج الدراسة الى أنن تقرير الإدارة او تقرير المراجع لا يؤثر على إدارة خطر الإئتمان أوأ توصيات المحللين بشأن بيع أو شراء أو الاحتفاظ بالاسهم .

وتتقسم الاستنتاجات التي يقدمها مراقب الحسابات الى نوعين اساسيين وهى الاستنتاج غير المعدل والاستنتاج المعدل . (Areans 2014) وقد ركزت بعض الدراسات (Moradi et al., 2011, Anvarkhatibi et al, 2012, Farzinfar, 2013, Pei & Hamill, 2013, Tahinakis & Samarinas, 2016) على أثر نوع الاستنتاج الذى يقدمه مراقب الحسابات على قرار أصحاب المصالح. وقد أيدت بعض الدراسات (Farzinfar, 2013, Pei and Hamill 2016, Tahinakis & Samrinas, 2013) وجود علاقة معنوية بين نوع إستنتاج مراقب الحسابات وتقديرات أصحاب المصالح , حيث وجد تأثير ايجابى للاستنتاج غير المعدل على تقديرات أصحاب المصالح , بينما كان للاستنتاج المعدل تأثير سلبى على المستثمر بشأن إستثماراته فى الشركة . ومن ناحية اخرى , اتفقت مجموعة من الدراسات الاخرى (Lin et al 2003, Thuneibat et al 2008) على عدم وجود تأثير معنوى لنوع استنتاج مراقب الحسابات على سلوك أصحاب المصالح مثل المستثمر أو مانحى الإئتمان.

وفى البيئة المصرية تناولت بعض الدراسات (دراز ٢٠١٧ , مهراڤ ٢٠١٥ , عبد العظيم ٢٠١٧ ) أثر نوع إستنتاج مراقب الحسابات بشأن المعلومات غير المالية على قرارات أصحاب المصالح , فقد خلصت دراسة (مهراڤ ٢٠١٥) إلى أن الاستنتاج غير المعدل على الممارسات القياسية لحوكمة الشركات يؤثر ايجابا على قرار أصحاب المصالح , وقد اختبرت دراسة (Schneider & Church 2008) أثر استنتاج مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية على قرار الاقراض ويمكن قياس النتائج على إدارة المخاطر وذلك فى تجربة مع مسئولى الإئتمان, ووجدت الدراسة دليلا تجريبيا على أن تقييم مانحى الإئتمان لخطر تمديد الحد الإئتمانى واحتمال تمديد حد الإئتمان تتاثر سلبا عندما تتلقى الشركة استنتاج معاكس فى الرقابة الداخلية بالراى غير المعدل , وهل هذه النتائج ستظل كما هى فى حالة إدارة المخاطر ؟ هذا مايهتم به البحث الحالى

ويرى الباحث مما سبق أن هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت أثر نوع إستنتاج مراقب الحسابات بشأن تقرير إدارة المخاطر على قرار الإئتمان , وإن كانت الدراسات السابقة تناولته كمتغير مستقل فتلك الدراسة تركز على نوع إستنتاج مراقب الحسابات عن متغيرات أخرى بخلاف إدارة المخاطر وقرارمنح الإئتمان وبناء على كل ماسبق يمكن اشتقاق فروض البحث كما يلي :



**الفرض الأول H1:** يؤثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان

**الفرض الثانى: H2** يؤثر نوع رأى (استنتاج) مراقب الحسابات بشأن الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان

**الفرض الثالث: H3** يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمى وخبرة متخذى قرار منح الائتمان ويتفرع من هذا البحث فرضان فرعيان:

**H3a:** يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمى لمتخذى قرار منح الائتمان

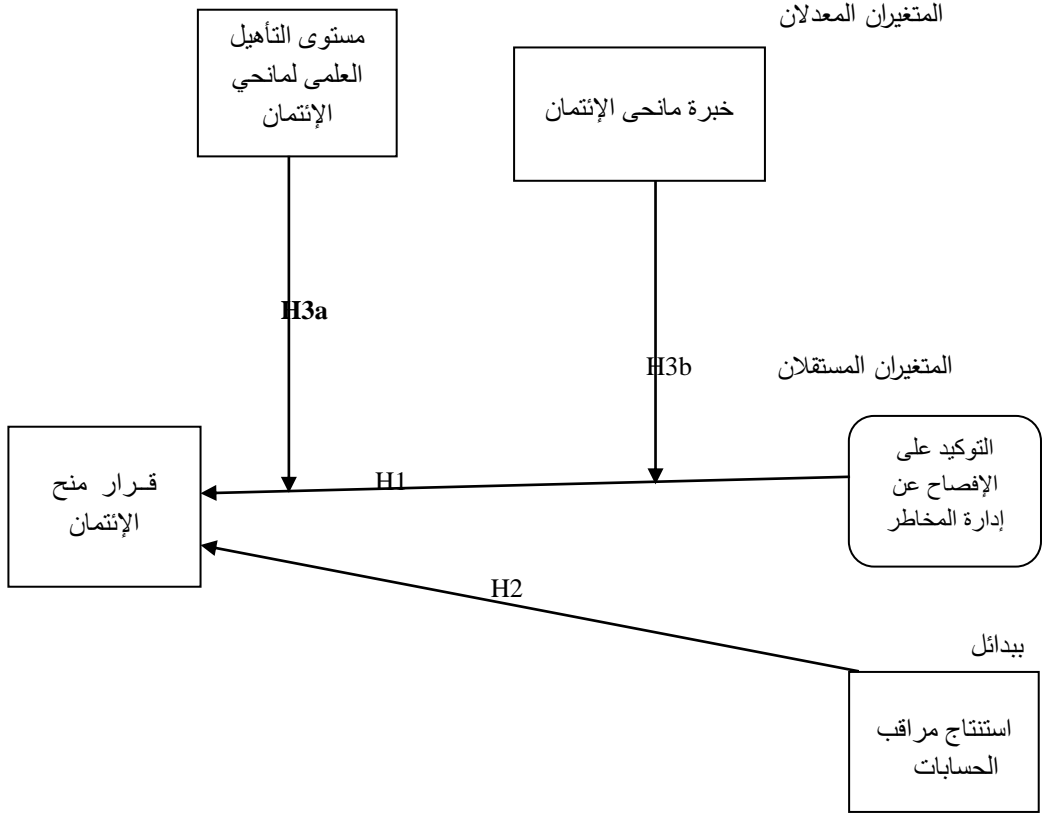
**H3b:** يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان باختلاف خبرة متخذى قرار منح الائتمان

### ٣-٧ نموذج ومنهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الجزئية منهجية البحث لإختبار فروضه ، وذلك من خلال تناول كل من أهداف الدراسة التجريبية ، مجتمع وعينة الدراسة ، قياس وتوصيف متغيرات الدراسة ، ادوات واجراءات الدراسة ونتائج اختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالى :

## ٧-٣-١ نموذج البحث (التحليل الاساسى)

بناء على فروض البحث وفرعياته ، يمكن اشتقاق نموذج البحث على النحو التالى:



شكل ١: نموذج البحث فى ظل التحليل الاساسى

المصدر : اعداد الباحث

## ٧-٣-٢ أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية إختبار فروض البحث من خلال ايجاد دليل عملى فى بيئة الأعمال المصرية على وجود علاقة تأثيرية بين الإفصاح عن إدارة المخاطر وتوكيد مراقب الحسابات عليها وقرارات مانحى الإئتمان بالبنوك التجارية هذا بالإضافة الى اختبار تأثير خبرة وتأهيل مانحى الإئتمان على قرار منح الإئتمان

## ٧-٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من مديرى الإئتمان فى البنوك التجارية بمصر باعتبارهم من أهم ذوى المصالح . حيث تم توزيع الحالة التجريبية الكترونيا على عدد ٣٠٠ مشاهدة على موقع LinkedIn حيث تم اخنيار المفردات ذات التخصص الوظيفى مدير الإئتمان قياسا على دراسة ( Reimsbach and Hahn ( 2017) . وقد تم تقسيم تلك المفردات الى مجموعتين من المفردات الاولى حصلت على قوائم مالية سنوية بها تقرير إدارة المخاطر بدون تقرير توكيد مهنى كمرحلة أولى , ثم فى المرحلة الثانية تم إفتراض اخضاعه لخدمة التوكيد وجاء التقرير غير معدل والثانية حصلت فى المرحلة الثانية على تقرير برأى معدل (متحفظ ) وقد بلغت عدد الحالات التى تم الاستجابة لها للمجموعة الأولى (٥٠) والمجموعة الثانية (٤٥)

ويوضح الجدول التالى عدد الحالات التجريبية الموزعة على عينة الدراسة بالإضافة الى عدد ونسبة الردود وكذلك عدد ونسبة الردود السليمة

## جدول ١: عينة الدراسة

بيان	عدد الحالات الموزعة	عدد الحالات الصحيحة المستلمة	نسبة الردود الصادقة الى الردود المستلمة
المجموعة التجريبية الاولى	١٩٩	٥٠	٢٥%
المجموعة التجريبية الثانية	١٠١	٤٥	٣٩%
الاجمالى	٣٠٠	٩٥	٣١%

## ٧-٣-٤ أدوات وإجراءات الدراسة

بالنسبة لأدوات الدراسة التجريبية، فهي تتضمن كل من المقابلات الشخصية، الحالات التجريبية المبنية على القوائم المالية الفعلية لاحدى الشركات و توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة المخاطر السوق فى تقرير ، وسيتم تقديم الحالة الافتراضية للعينة مرة مرفق معها توكيد مراقب الحسابات ، ومرة اخرى بدون توكيد مراقب الحسابات ثم يتم قياس استجابات مانحى الإئتمان فى الحالتين واعطاء مفردات العينة البيانات الخاصة بحجم القرض المطلوب ومدة الإئتمان و يطلب من مفردات العينة أن تحدد حجم القرض الموافق عليه ومدة القرض. ( موسى ٢٠١٨ , كعموش ٢٠١٨ , Pei and Hamill 2013 , TahinakiS Samarinas , 2016 )

## ٧-٣-٥ توصيف وقياس متغيرات البحث

بالرجوع الى فروض البحث فقد تم حصر وتوصيف المتغيرات وقياسها كما هو موضح فى الجدول رقم(٢)

جدول ٢: توصيف وقياس المتغيرات

القياس	التوصيف	نوع المتغير	المتغير
من خلال امداد العينة بتقرير توكيد مرفق مع تقرير إدارة المخاطر مقارنته بالوضع بدون تقرير توكيد (زغلول ٢٠١٩, خليل ٢٠١٧)	عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن تقييم إدارة المخاطر بالمنشأة بما يمكن مراقب الحسابات من ابداء استنتاج محايد	مستقل	التوكيد المهني على الإفصاح عن إدارة المخاطر
عن طريق بدائل إستنتاج مراقب سواء كان إستنتاجا غير معدل(نظيف) أو معاكس (Schneider 2009, دراز ٢٠١٧)	ما ينتهى اليه مراقب الحسابات فى حكمه المهني بشأن مدى امكانية الاعتماد على مجال التوكيد فى ضوء معايير التوكيد ذات الصلة (دراز ٢٠١٧, مهران ٢٠١٥)	مستقل	بدائل الاستنتاج
من خلال استعداد مانح الإئتمان لمنح القرض للشركة ومنحها شروط اقراض افضل وضمانات افضل اقل (Amidu & Hinson , 2006) , Benschop, 2017, زغلول ٢٠١٩	ويقصد به استعداد مانحى الإئتمان لمنح الإئتمان واختيار بين بديلين او اكثر من بين البدائل المتاحة وفق معيار العائد على قرار منح الإئتمان (شحاتة ٢٠١٤)	تابع	قرار منح الإئتمان
ياخذ القيمة (صفر) اذا كانت أقل من متوسط سنوات التأهيل لعينة متخذى قرار منح الإئتمان وياخذ القيمة ١ اذا كانت = او اكبر من متوسط سنوات	يقصد به المؤهلات العلمية التى حصل عليها متخذى قرار الإئتمان التى تؤهله لاداء عمله (خليل ٢٠١٧)	معدل	التأهيل العلمى لمانح الإئتمان

القياس	التوصيف	نوع المتغير	المتغير
التاهيل لعينة متخذى قرار منح الإئتمان (حامد ٢٠١٩)			
بعدد سنوات الممارسة الفعلية التى قضاها مائح الإئتمان فى ممارسة عمله وتأخذ القيمة صفر اذا كانت اقل من عشرة سنوات وتأخذ القيمة ١ اذا كانت = أو أكبر من ١٠ سنوات ( Benschop, 2017)	ويقصد بها درجة الدراسة والمعرفة والخبرة لدى مائح الإئتمان وقدرته على التحليل الدقيق والشامل للمعلومات الهامة ذات الصلة واتخاذ قرار الإئتمان على اساسها(عباس ٢٠١٧)	معدل	خبرة مائح الإئتمان

يلاحظ على الجدول السابق ان أثر نوع الرأى (الاستنتاج) الذى يصدره مراقب الحسابات ويتم إختبار ذلك من خلال مجموعتين من الاختبارات , الأولى من خلال اجراء اختبار على كل عينة فرعية على حده فلكل عينة يتم اختبار مدى وجود فروق معنوية بين احكام المشاركين قبل وبعد الحصول على التقرير أى يتم اختبار معنوية الفرق فى احكام المشاركين قبل الحصول على تقرير التوكيد مقابل كل من الحصول على التقرير غير المعدل (المجموعة الفرعية الاولى) او الحصول على تقرير برأى متحفظ (المجموعة الفرعية الثانية) وذلك من خلال التصميم التجريبي Within groups

اما المجموعة الثانية من الاختبارات فيتم مقارنة قرار منح الإئتمان من المجموعة الاولى (التي تسلمت تقرير مراجع برأى غير معدل ) مع المجموعة الثانية (التي تضمنت تقرير مراقب الحسابات برأى معدل) وذلك من خلال التصميم التجريبي between Groups تمشيا مع Shen et al (2017)

### جدول ٣: التصميم التجريبي

قوائم مالية مرفق بها تقرير إدارة المخاطر وتوكيد مراقب الحسابات باستنتاج		قوائم مالية مرفق بها تقرير إدارة المخاطر بدون توكيد		بدائل الإفصاح سمات مائح الإئتمان	
معدل	غير معدل				
(٩) قرار منح الإئتمان	(٥) قرار منح الإئتمان	(١) قرار منح الإئتمان		مؤهل	مستوى تأهيله

غير مؤهل	(٢) قرار منح الإئتمان	(٦) قرار منح الإئتمان	(١٠) قرار منح الإئتمان
مستوى خبرته	ذو خبرة	(٣) قرار منح الإئتمان	(٧) قرار منح الإئتمان
	قليل الخبرة	(٤) قرار منح الإئتمان	(٨) قرار منح الإئتمان
		(١٢) قرار منح الإئتمان	

### المعالجات

- المعالجة الاولى: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر / مانح ائتمان مؤهل / قرار منح ائتمان
- المعالجة الثانية : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر / مانح ائتمان غير مؤهل / قرار منح ائتمان
- المعالجة الثالثة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر / مانح ائتمان ذو خبرة / قرار مانحى ائتمان
- المعالجة الرابعة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر / مانح ائتمان قليل الخبرة / قرار منح ائتمان
- المعالجة الخامسة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر + تقرير توكيد غير معدل (مانح ائتمان مؤهل ) / قرار منح ائتمان
- المعالجة السادسة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر +تقرير توكيد غير معدل (غير مؤهل) / قرار منح ائتمان
- المعالجة السابعة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطرة + تقرير توكيد غير معدل (مانح ائتمان ذو خبرة) / قرار منح ائتمان
- المعالجة الثامنة : قوائم مالية + تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر +تقرير توكيد غير معدل (مانح ائتمان قليل الخبرة) / قرار منح ائتمان

- المعالجة التاسعة : قوائم مالية+ تقرير الإدارة عن إدارة المخاطر + تقرير توكيد معدل ( مانح ائتمان مؤهل ) / قرار منح ائتمان
- المعالجة العاشرة : قوائم مالية + تقرير إدارة المخاطر+ تقرير توكيد (مانح ائتمان غير مؤهل ) / قرار منح ائتمان
- المعالجة الحادية عشر: قوائم مالية + تقرير إدارة المخاطر +تقرير توكيد معدل (مانح ائتمان ذو خبرة ) / قرار منح ائتمان
- المعالجة الثانية عشر : قوائم مالية + تقرير إدارة المخاطر + تقرير توكيد معدل (مانح الإئتمان قليل الخبرة) / قرار منح ائتمان

#### ٧-٤ سمات التصميم التجريبي

تم الاعتماد على كل من تصميم تجريبي داخل المجموعات  $1 \times 2$  within groups (بدون تقرير توكيد مقابل وجود تقرير توكيد) وتصميم  $1 \times 2$  بين المجموعات Between Groups (استنتاج غير معدل مقابل استنتاج متحفظ ) ثم الانتقال الى التصميم  $2 \times 2$  لاختبار اثر المتغيرات المعدلة حيث مستويات للخبرة (أو التاهيل العلمى ) مقابل بديلين للاستنتاج (غير معدل مقابل متحفظ ) حيث مرت الحالة التجريبية بمرحلتين لكل مجموعة من مجموعتى الدراسة على النحو التالى:

#### ٧-٤-١ المرحلة الاولى

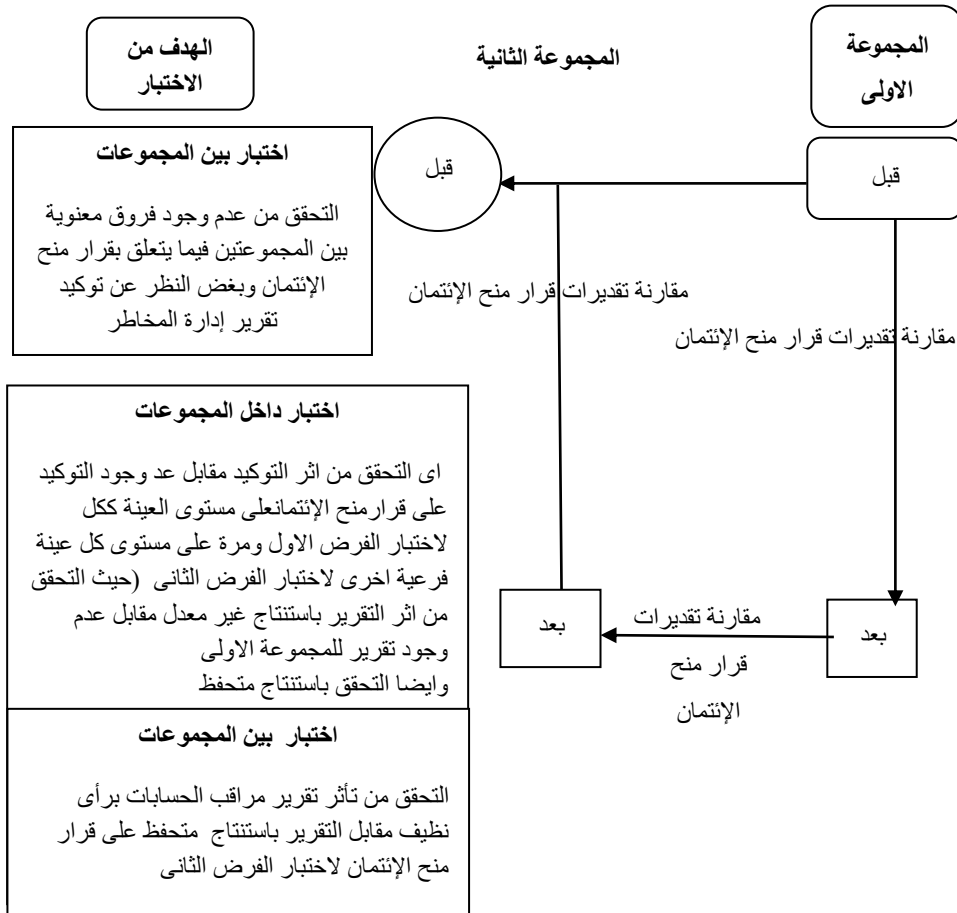
حصلت المجموعتان على التقارير المالية متضمنة القوائم المالية مرفقا به تقرير إدارة المخاطر بدون تقرير توكيد ومعنون على انه غير مراجع وقد تم افتراض تقرير لإدارة المخاطر لاحدى الشركات لكى تتضمن معلومات التقرير أنباء ومؤشرات ايجابية (تمثل فرص) بحيث لا يكون هناك تأثير محتمل لوجود مؤشرات لوجود مؤشرات ايجابية واخرى سلبية , بالتقرير والتي قد يتم تفسيرها من قبل المشاركين بطرق مختلفة مما قد يؤثر على نتائج أحكامهم وقراراتهم والتي قد لا يمكن تفسيرها ما اذا كانت نتيجة اخضاع تلك القوائم للتوكيد ام نتيجة اختلافات المشاركين داخل التقرير ثم قدمت مجموعة من الاسئلة للوقوف على رأى متخذ قرار الإئتمان فى تقارير إدارة المخاطر وقراره بشأن منح الإئتمان

وقبل البدء فى المرحلة الثانية تم اخبار المشاركين بأنه من غير الممكن تعديل إجاباتهم بالمرحلة الاولى اعتمادا على المعلومات التى ستقدم لهم فى المرحلة الثانية

## ٧-٤-٢ المرحلة الثانية

تم اخبار المشاركين فى التجربة بانه يفرض ان الشركة اختارت ان تخضع إدارة المخاطر المفصح عنه للتوكيد من قبل مراجع مستقل وتم تقديم تقرير التوكيد الناتج حيث استلمت المجموعة الاولى تقرير توكيد بأستنتاج غير معدل واستلمت المجموعة الثانية تقرير توكيد لاستنتاج معدل (متحفظ) وطلب منهم اتخاذ قرار منح الإئتمان .

وبذلك يمكن توضيح تصميم الاختبارات الاحصائية على النحو التالى:



شكل ٢: تصميم الاختبارات الاحصائية

المصدر: اعداد الباحث



## ٧-٥ الإحصاء الوصفي

يوضح الجدول رقم (٥) البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

جدول ٥: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير (السؤال)	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
١- هل توافق على أن تقرير إدارة المخاطر المرفق يوفر لك معلومات مفيدة يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان	3.83	3.0	.814	1	5
٢- هل توافق على ان هذه الشركة سيكون لها اولوية أكبر عند دراسة قرار منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التي لم تقدم افصاحا عن تقارير إدارة المخاطر	3.00	3.0	.761	1	5
٣- اذا كان قيمة القرض هو ٥٠٠٠٠٠٠٠ او اكثر (للعيينة ككل قبل تلقي تقرير التوكيد) هل توافق عليه؟	3.61	3	.640	1	5
٤- اذا كان قيمة القرض المطلوب هو ٥٠٠٠٠٠٠٠ أو اكثر (للعيينة الاولى بعد تلقي تقرير باستنتاج غير معدل هل توافق عليه؟	3.85	3	.655	1	5
٥- اذا كان قيمة القرض المطلوب ٥٠٠٠٠٠٠٠ او اكثر فان قرار منح الائتمان من المتوقع ان يتغير (العيينة الثانية بعد تلقي تقرير باستنتاج معدل متحفظ)	2.65	3	1.008	1	5
٦- ما هو احتمال موافقتك لمنح الائتمان للشركة (العيينة ككل قبل تلقي تقرير التوكيد)	3.20	3	1.052	1	5
٧- ما هو احتمال موافقتك على منح الائتمان لتلك الشركة (العيينة الاولى بعد تلقي تقرير باستنتاج غير معدل )	3.24	3.40	1.102	1	5
٨- ما هو احتمال موافقتك لمنح الائتمان (للعيينة الثانية بعد تلقي تقرير باستنتاج معدل متحفظ)	2.71	3	.846	1	4
٩- من وجهة نظركم هل توافق على ان اخضاع تقارير إدارة المخاطر للتوكيد من قبل مراجع مستقل يكون له أثر أكبر على مدى اعتمادكم على تلك التقارير عند اتخاذ قرار منح الائتمان	3.16	3	.736	1	5

القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط	المتغير (السؤال)
5	1	.752	3	4.06	١٠- من وجهة نظركم هل توافق على ان طبيعة نوع الاستنتاج فى التقرير (نظيف -متحفظ معاكس - امتناع عن ابداء الرأى ) الذى يمكن ان يقدمه مراقب الحسابات فى حالة اخضاع تقارير إدارة المخاطر للتوكيد من جانبه سيكون له أثر على مدى الاعتماد على ذلك التقرير عن اتخاذ قرار منح الإئتمان
1	0	.382	1	.483	التأهيل العلمى
27	1	5,750	8	8,57	الخبرة

من دراسة الجدول السابق يتضح ان المشاركين يرون ان تقرير إدارة المخاطر يوفر معلومات مفيدة لاتخاذ قرار منح الإئتمان(س١) وان الشركات التى تقوم بالإفصاح عن ذلك التقرير ستكون لها اولوية اكبر عند دراسة قرار منح الإئتمان مقارنة بتلك الشركات التى لم تفصح عن ذلك التقرير (س٢) كما يرى المشاركون ان اخضاع تلك التقارير للتوكيد من قبل مراجع مستقل سيكون له تأثير اكبر على مدى الاعتماد على تلك التقارير عند اتخاذ قرار منح الإئتمان (س٩) بل أن نوعية الإستنتاج الذى يتضمنه التقرير سيكون له أثر أكبر على مدى الإعتماد عليها س٦ وقد كان ذلك معنويا كما يتضح من جدول رقم (٦). كما يتضح أيضا أن المشاركين متوقعون بصفة عامة إن القرار يتغير (س١٠) وأنهم سيقومون بمنح الإئتمان للشركة (س٨) وأن متوسط تلك القرارات قد زاد بعد إخضاع التقارير للتوكيد وجاء التقرير باستنتاج غير معدل إلا أن التقديرات قد إنخفضت بعد إخضاع تقارير إدارة المخاطر للتوكيد بالنسبة للمجموعة التى حصلت على التقرير بإستنتاج متحفظ

جدول ٦: إختبار **Willcoxon Signed -rank test** لإختبار أن وسيط الإجابات

لا يختلف بصورة معنوية عن قيم(٣) والتي تمثل القيمة المحايدة فى الأسئلة

السؤال	١-السؤال الاول	٢- السؤال الثانى	٣- السؤال التاسع	٤-السؤال العاشر
المشاهدات	90	90	90	90
الوسط	3.83	3	3.16	3.06
الوسيط	3.0	3	3	3
P-value	0.000	0.000	0.000	0.000

## ٦-٧ اختبارات العينة

## ١-٦-٧ التأكد من كفاية حجم العينة

**Kaiser –Meyer –akin –Measure of sampling Adequacy (KMO)**

ويختبر هذا الإختبار فرض العدم الخاص بعدم كفاية عينة الدراسة لإختبار العلاقة بين المتغيرات فإذا جاءت قيمة المعامل أكبر من ٥٠% يتم رفض فرض العدم وقد جاءت نتائج الإختبار على النحو التالى :

**جدول ٧: اختبار KMO and Bartlett للتأكد من كفاية حجم العينة**

Sig	KMO test (المعامل)	
0.000	.527	العينة الفرعية الاولى
0.000	.642	العينة الفرعية الثانية
0.000	.612	العينة ككل

ويتضح من الإختبار رفض فرض العدم حيث جاءت قيمة معامل الإختبار أكبر من ٥٠% وبمقدار P value أقل من ١% وبالتالي يمكن القول أن عينة الدراسة ملائمة وكافية لإختبار العلاقة بين المتغيرات

## ٢-٦-٧ قياس الصدق والثبات لاجابات عينتى الدراسة

تم استخدام إختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى الثبات الداخلى وامكانية الاعتماد على إجابات المشاركين فى العينة (عزام زغلول ٢٠٠٦) , ويتضح من الجدول رقم(٨) أن قيمة معامل Cronbach Alpga تجاوزت نسبة ٧٠% سواء على مستوى العينة ككل أو على مستوى العينات الفرعية , كما لم يوضح المقياس وجود أى سؤال ضمن أسئلة التجربة سيؤدى إلى الموافقة على المنح فى حال إستبعاده فيما عدا السؤالين (ارقام ٧,٨) للعينة الفرعية الثانية التى تسلمت نموذج التقرير باستنتاج متحفظ وهو امر متوقع وطبيعى حيث من المتوقع أن تكون اجابات المشاركين على هذين السؤالين فى اتجاه عكسى لاجاباتهم على الاسئلة المناظرة قبل حصولهم على التقرير وبالتالي يمكن القول بان اجابات العينة تتسم بالثبات ويمكن الاعتماد عليها

## جدول ٨: إختبار Cronbach Alpha للثبات وامكانية الاعتماد على إجابات العينة

العينة	معامل كرونباخ Alpha	عدد عناصر الاختبار	عدد المشاهدات
العينة الفرعية الاولى	0.782	10	50
العينة الفرعية الثانية	0.708	10	45
العينة ككل	0.732	10	95

٧-٦-٣ التحقق من عدم فروق بين قرار المجموعتين الفرعيتين نتيجة عوامل أخرى بخلاف تقرير التوكيد على الإفصاح عن إدارة المخاطر

تم إختبار الفرق بين قرار المجموعتين فيما يتعلق بمنح الإلتزام والإفصاح عن إدارة المخاطر قبل الحصول على تقرير التوكيد وذلك بإستخدام إختبار مان ويتى للفرق بين المجموعتين المستقلتين وجاءت النتائج (س٣ و س٤) لتشير بعدم وجود فروق معنوية بين المجموعتين كما فى جدول رقم (٩).

جدول ٩: إختبار مان وتنى لإختبار عدم وجود فروق معنوية بين عينتى الدراسة نتيجة عوامل أخرى بخلاف نوع الإستنتاج بتقرير التوكيد

الإختبار الإحصائى	الإختبار المستخدم	N	Z	P-value
معنوية الفرق بين قرار المشاركين فى عينتى الدراسة قبل الحصول على تقرير التوكيد	Mann Whitney	العينة الاولى 50	0.578	0.545
معنوية الفرق بين قرار المشاركين فى عينتى الدراسة لمنح الإلتزام قبل الحصول على تقرير التوكيد	Mann Whitney	العينة الثانية 45	1.081	0.264

## ٧-٧ إختبار الفروض

لتحديد نوع توزيع المجتمع ، الذى تم سحب عينة الدراسة منه ، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان سيتم إستخدام الإختبارات المعلمية Parametric tests أو الإختبارات اللامعلمية Non Parametric tests تم إجراء إختبار كلوموجروف - سيمرنوف Kolomgrov-Smirnov لمعرفة ما إذا كان هذا التوزيع يتبع التوزيع الطبيعى أم لا. وتم صياغة الفرض الإحصائى لهذا الإختبار على النحو التالى :

- فرض العدم  $H_0$ : بيانات العينة مسحوبة من مجتمع له توزيع معتدل.

- فرض البديل  $H_1$ : بيانات العينة مسحوبة من مجتمع ليس له توزيع معتدل.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالتحليل أن مستوى المعنوية لجميع حالات الدراسة أقل من (0.05) مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل, أى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعى وبالتالي تم إستخدام أحد الأساليب اللامعلمية (Non-Parameric) وهو إختبار Wilcoxon لإختبار فروض البحث نظرا لوجود عينتين غير مستقلتين.

### ٧-٧-١ إختبار الفرض الاول

تم إستخدام إختبار Wilcoxon لإختبار الفرق بين قرار المشاركين بشأن قرار منح الإئتمان فى ظل عدم خضوع تقارير إدارة المخاطر للتوكيد مقابل خضوعها للتوكيد , وذلك بغض النظر عن نوع الإستنتاج الذى يتضمن تقرير التوكيد , وذلك من خلال التطبيق على العينة الاجمالية ككل. وتم صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالى :

**$H_0$** : عدم وجود تأثير لتوكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة المخاطر فى تقرير

مستقل على قرار منح الإئتمان (أى أن متوسط الردود لا يختلف فى حالة القوائم المالية بدون بتوكيد مراقب الحسابات عن نفس المتوسط فى حالة القوائم المالية المصحوبة بتوكيد مراقب الحسابات)

**$H_1$** : ويعنى الفرض البديل وجود تأثير لتوكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة

المخاطر على قرار منح الإئتمان.

ويتم صياغة هذين الفرضين إحصائيا على النحو التالى :

$$H_0: M_1 = M_2$$

$$H_1: M_1 \neq M_2$$

وأيدت النتائج وجود فرق معنوى بين أحكام المشاركين عندما خضعت تقارير إدارة المخاطر للتوكيد , ويشير ذلك إلى قبول فرض الدراسة الأول عند مستوى معنوية ٥% حيث أن P value = 0.023 (الفرق بين إجابات السؤال (٤) , (٨) جدول رقم (١٠))

### جدول ١٠: إختبار الفرض الاول

P	Z	H1
0.023	2.141	قبول الفرض البديل

وتدعم نتائج إجابة السؤال الإختبارى رقم (٩) تلك النتيجة حيث تم سؤال المشاركين مدى موافقتهم على أن إخضاع تقارير إدارة المخاطر للتوكيد من قبل مراجع مستقل يكون له أثر أكبر على إعتمادهم على تلك التقارير عند إتخاذ قرار منح الإئتمان, وجاء نتيجة إختبار Wilcoxon لتحليل إستجابة المشاركين لذلك السؤال لتعبر عن وجود أثر معنوى هام لتقرير مراقب الحسابات على مدى إعتمادهم على تقارير إدارة المخاطر , وتتفق تلك النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة والتي أوضحت أن التوكيد على المعلومات الأخرى يضيف المزيد من الثقة على تلك المعلومات (Shen et al. 2017, Pifugrath et al 2011) ويؤثر معنويا على قرار منح الإئتمان ( عبد العظيم ٢٠١٧, موسى ٢٠١٨, 2015, Chen et al, 2014, Dilla et al ) وتختلف تلك النتائج مع نتيجة (Cho, et al (2014) والتي توصلت إلى أن التوكيد عن تقرير إدارة المخاطر لا يؤثر على قيمة المنشأة.

### ٧-٧-٢ إختبار الفرض الثانى

يشير الفرض الثانى محل الإختبار إلى إختلاف أثر بدائل الإستنتاج بتقرير مراقب الحسابات بشأن تقارير إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان وتم إجراء ذلك الإختبار من خلال مجموعتين من الإختبار:

**المجموعة الأولى:** إختبار أثر تقرير التوكيد مقارنة بعدم وجود تقرير توكيد لكل مجموعة على حدة (إختبار داخل المجموعات) حيث تم إختبار أثر التقرير بإستنتاج غير معدل مقارنة بعدم وجود تقرير توكيد (العينة الفرعية الأولى) وإختبار أثر التقرير بإستنتاج متحفظ مقارنة بعدم وجود تقرير توكيد (العينة الفرعية الثانية) وقد تم إستخدام إختبار Wilcoxon للعينات غير المستقلة لذلك الفرض, وقد جاءت نتيجة الإختبار لتشير الى أن التقرير بإستنتاج غير معدل يؤثر إيجابا على قرار منح الإئتمان مقارنة بعدم وجود تقرير للتوكيد عند مستوى معنوية ٥% بمقدار P-value يبلغ 0.011 ,

بينما يؤدي التقرير بإستنتاج متحفظ إلى أثر سلبي على قرار منح الإئتمان مقارنة بعدم وجود تقرير بمستوى معنوية ٥% وبمقدار  $p$  value (0,000) بما يعنى قبول الفرض H2 حيث يؤثر نوع الإئستنتاج على قرار مانحى الإئتمان بمنح القرض وإن كان الأثر أكثر معنوية فى ظل التقرير المتحفظ كما يتضح من P-value (الجدول رقم ١١) وتتمشى ذلك مع نتائج دراسة Pei and Hamill 2013 والتي توصلت إلى التقرير بإستنتاج معدل له محتوى معلوماتى أكبر مقارنة بالتقرير غير المعدل وتشير تلك النتائج معا إلى قبول فرض البحث الثانى

#### جدول ١١: نتائج إختبار Wilcoxon للعينات غير المستقلة لإختبار فرض الدراسة الثانى

P	Z	الإختبار المستخدم	الإختبار الاحصائى	الفرض	
0.012	2.373				
,000	2.571	Wilcoxon	معنوية الفرق بين قرار مانحى الإئتمان قبل وبعد الحصول على تقرير التوكيد بإستنتاج غير معدل	يؤثر نوع الإئستنتاج بتقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان	H2

#### ب- المجموعة الثانية من الإختبار

إختبار أثر التقرير بإستنتاج غير معدل مقارنة بالتقرير بإستنتاج متحفظ على قرار منح الإئتمان حيث تم إستخدام إختبار مان ويتنى للفرق بين العينات المستقلة لإختبار أثر نوع الرأى بتقرير التوكيد (غير المعدل مقابل المعدل) على قرار المجموعتين فيما يتعلق بقرار منح الإئتمان فى الشركة (س٧, س٨) وجاءت النتائج لتشير بإنخفاض وسيط قرار متخذى قرار منح الإئتمان فى ظل تقرير التوكيد المتحفظ (المجموعة الفرعية الثانية) مقارنة بالمجموعة الفرعية الأولى (تقرير غير معدل) وجاءت الفرق معنويا بجدول (رقم ١٢) وتشير تلك النتائج إلى أن بدائل الرأى بتقرير التوكيد لها تأثير معنوى على قرار مانحى الإئتمان بشأن قرار منح الإئتمان بما يدعم قبول فرض الدراسة الثانى وتتسق تلك النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل موسى ٢٠١٨ , كعموش ٢٠١٨, Pei and Hamill 2013 , Tahinakis AND Samarinas , 2016

#### جدول ١٢: نتائج إختبار مان ويتنى (للعينات المستقلة) لإختبار فرض الدراسة الثانى

P	Z	الإختبار المستخدم	الإختبار الاحصائى	الفرض
0.009	2.450	Mann-Whitnet test	معنوية الفرق بين قرار منح الإئتمان بعد الحصول على تقرير التوكيد بإستنتاج غير معدل (العينة الأولى) مقابل الإئستنتاج المتحفظ (العينة الثانية)	يؤثر نوع الإئستنتاج بتقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان

## ٧-٣-٧ إختبار أثر المتغيرات المعدلة (الفرض الثالث)

تم الإعتماد على إختبار Wilcoxon للعينات غير المستقلة ( من خلال التصميم داخل المتغيرات Within Groups لإختبار أثر الخبرة والتأهيل العلمي على علاقة توكيد مراقب الحسابات على تقارير إدارة المخاطر بقرار منح الإئتمان ويمكن ذلك الإختبار من تحديد أثر الفروق بين الخبراء وغير الخبراء وكذلك الأكثر تأهيلا والأقل تأهيلا والتي قد تؤدي إلى إختلاف قرارهم نتيجة تلك العوامل الأخرى بخلاف تقرير التوكيد .

## أ- أثر التأهيل على إستجابة المشاركين لتقرير التوكيد

تشير نتائج الإختبار (جدول ١٣) إلى أن كل من المشاركين المؤهلين وغير المؤهلين يستجيبون بصورة معنوية لتقرير مراقب الحسابات وأن التأهيل العلمي له تأثير معنوي على علاقة تقرير التوكيد تأهيلا فقط هم الأكثر اسنجابة لتقرير التوكيد عند إتخاذ قرار منح الإئتمان  $P\text{-value} = 0.030$  بينما لم يستجب المشاركين الأقل تأهيلا لتقرير التوكيد بصورة معنوية عند إتخاذ قرار منح الإئتمان ( $P\text{-value} = .582$ ) وبالتالي يمكن قبول فرض الدراسة الثالث فيما يتعلق بتأثير التأهيل العلمي على دور تقرير التوكيد على تقارير الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان وتختلف تلك النتائج مع نتيجة دراسة موسى ٢٠١٨، والتي توصلت الى أن التأهيل العلمي لم يؤثر معنويا على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات لتقارير الأعمال المتكاملة وقرار الإستثمار وتتفق مع دراسة كعموش ٢٠١٨ التي توصلت الى أن هناك تأثير معنوي .

## جدول ١٣: نتائج إختبار Wilcoxon ( للعينات غير المستقلة) لإختبار فرض الدراسة الثالث

الفرض H3a	الإختبار الاحصائي	الإختبار المستخدم	N	Z	P value
يؤثر التأهيل العلمي على العلاقة بين تقرير التوكيد وقرار منح الإئتمان	أثر تقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأقل تأهيلا	Wilcoxon Signed	50	2.028	0,02
	أثر تقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأكثر تأهيلا	Test Q8-Q4	45	0,524	.582

## ب- أثر الخبرة على إستجابة المشاركين لتقرير التوكيد

تشير نتائج الإختبار (جدول ١٤) إلى أن المشاركين الأقل خبرة يستجيبون بصورة معنوية لتقرير مراقب الحسابات عند إتخاذ قرار منح الإئتمان ( $p\text{-value} = 0,018$ ) بينما المشاركين الأكثر



خبرة لم يكن لتقرير التوكيد تأثير معنوي على قرار منح الإئتمان  $P\text{value} = 0.374$  وبالتالي يمكن قبول فرض الدراسة H3b فيما يتعلق بأثر الخبرة على دور تقرير التوكيد على إدارة المخاطر على قرار منح الإئتمان

#### جدول ١٤: نتائج إختبار Wilcoxon (للعينات غير المستقلة) لإختبار فرض الدراسة H3b

الفرض	الاختبار الاحصائي	الاختبار المستخدم	N	Z	P value
يؤثر مستوى الخبرة على العلاقة بين تقرير التوكيد وقرار منح الإئتمان	أثر تقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأكثر خبرة	WILCOXON Signed Ranks-test Q8-Q4	40	.758	.374
	أثر تقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأقل خبرة		50	2.228	.018

#### ٧-٨ التحليل الإضافي

إختبار أثر المتغيرات المعدلة على العلاقة بين بدائل الرأى وقرار منح الإئتمان حيث يتم إختبار أثر التأهيل العلمى والخبرة على إستجابة المشاركين لتقرير التوكيد فى ظل بدائل الإستنتاج (الإستنتاج غير المعدل والإستنتاج المتحفظ) وذلك على النحو التالى :

#### ٧-٨-١ أثر مستوى التأهيل العلمى

يتضح من الجدول رقم ( ١٥ ) أنه بالنسبة للمشاركين ذوى التأهيل العلمى الأعلى يؤثر تقرير التوكيد غير المعدل بصورة معنوية على قرار منح الإئتمان, حيث كان لتقرير التوكيد أثر معنوي على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأكثر تأهيلا ( $P\text{value} = 0.045$ ) بينما كان الأثر غير معنوي على المشاركين الأقل تأهيلا ( $P\text{-value} = .057$ ), أما أثر التأهيل العلمى على أثر تقرير التوكيد المتحفظ فقد جاء تأثير التقرير المتحفظ على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأقل تأهيلا معنويا ( $p\text{-value} = 0.045$ ) ولكنه أقل معنويا من الأثر على المشاركين الأكثر تأهيلا ( $p\text{-value} = .001$ ).

وتشير النتائج السابقة إلى وجود تأثير للتأهيل العلمى على العلاقة بين بدائل الإستنتاج بتقرير التوكيد وقرار منح الإئتمان , حيث كان تأثير بدائل الإستنتاج غير معنوي بصورة اكبر بالنسبة للمشاركين الأقل تأهيلا خاصة فيما يتعلق بالتقرير غير المعدل , أما التقرير المعدل فقد كان أثر التأهيل العلمى فيه محدود حيث يمكن تفسير ذلك بأن كل من المشاركين المؤهلين والأقل تأهيلا

يهتمون بمحتوى التقرير المتحفظ وتتمشى تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة pei and Hamill (2013)

جدول ١٥: نتائج إختبار Wilcoxon للعينات غير المستقلة لإختبار أثر التأهيل على العلاقة بين نوع الإستنتاج وقرار منح الإئتمان

P- value	Z	N	الإختبار المستخدم	الإختبار الإحصائى	الفرض H3a
0.045	2.1	30	wilcoxon Q8-Q4	أثر تقرير التوكيد غير المعدل على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأكثر تأهيلا	يؤثر مستوى التأهيل العلمى على الإستجابة للتقرير غير المعدل مقابل عدم وجود تقرير بشأن قرار منح الإئتمان
0.057	1.756	25		أثر تقرير التوكيد غير المعدل على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأقل تأهيلا	
0,001	3.083	30	Wilcoxon	أثر تقرير التوكيد المتحفظ على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأكثر تأهيلا	يؤثر مستوى التأهيل العلمى على إستجابة للتقرير المتحفظ مقابل عدم وجود تقرير بشأن قرار منح الإئتمان
0.043	2.015	17		أثر تقرير التوكيد المتحفظ على قرار منح الإئتمان للمشاركين الأقل تأهيلا	

#### ٧-٨-٢ أثر مستوى الخبرة

تشير النتائج فى جدول رقم ( 16 ) إلى أنه بالنسبة للمشاركين الأكثر خبرة يؤثر تقرير التوكيد غير المعدل بصورة معنوية على قرار منح الإئتمان ( P value 0.038 ) أما فيما يتعلق بأثر الخبرة على علاقة التقرير المتحفظ فلم يكن لأثر الخبرة أثرا معنويا، حيث ظل التقرير المتحفظ له تأثير معنوى لكل من الخبراء وغير الخبراء عند إتخاذ قرار منح الإئتمان وهو ما يتفق مع دراسة Pei and Hamill (2013)

جدول ١٦: نتائج إختبار Wilcoxon (للعينات غير المستقلة) لإختبار أثر الخبرة على العلاقة بين نوع الإستنتاج بتقرير التوكيد وقرار منح الإئتمان

P value	Z	N	الإختبار المستخدم	الإختبار الاحصائى	الفرض H3b
0.37	2.050	23	Wilcoxon Q8-Q4	أثر تقرير التوكيد غير المعدل على قرار الإئتمان للمشاركين الأكثر خبرة	يؤثر مستوى الخبرة على إستجابة التقرير غير المعدل مقابل عدم وجود تقرير بشأن قرار منح الإئتمان
.178	1.331	30		أثر تقرير التوكيد غير المعدل على قرار الإئتمان للمشاركين الأقل خبرة	

.020	2.102	21	Wilcoxon Q8-Q4	أثر تقرير التوكيد المتحفظ على قرار الإلتئمان للمشاركين الأكثر خبرة	يؤثر مستوى الخبرة على إستجابة التقرير المتحفظ مقابل عدم وجود تقرير بشأن قرار منح الإلتئمان
.002	2.813	28		أثر تقرير التوكيد المتحفظ على قرار الإلتئمان للمشاركين الأقل خبرة	

## ٨- نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

### ٨-١ نتائج البحث

خلص الباحث على مستوى الدراسة النظرية الى أهمية توكيد مراقب الحسابات كوسيلة لإعطاء الثقة للمعلومات الأخرى غير الواردة بصلب القوائم المالية والتي تعتبر هامة لذوى المصالح وأنه من الضروري التأكيد على أهمية هذه الخدمة المهنية الهامة . كما توصل الباحث على مستوى الدراسة النظرية إلى أهمية إدارة المخاطر فى الشركة وأهمية قيام الإدارة بالتقييم الذاتى لنظام إدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان هناك أوجه ضعف جوهرية فى هذا النظام وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للتغلب على أوجه الضعف مما يعزز من أهداف إدارة المخاطر بالشركة , كما إتضح للباحث من خلال الدراسات التى تناولت أهمية إدارة المخاطر بالشركة أن هناك طلب من أصحاب المصالح مثل مانحى الإلتئمان على معلومات الإفصاح عن إدارة المخاطر وذلك لتقييم جودة وإمكانية الإعتماد على تقارير الشركة سواء المالية وغير المالية لتحديد المخاطر وكيفية التعامل معها فى صورة إستراتيجية ملائمة وكذلك تحديد الفرص وكيفية استغلالها .

وقد تناولت العديد من الدراسات والإصدارات المهنية خدمة التصديق والتوكيد على تقرير الإدارة عن البيانات غير المالية مثل إدارة المخاطر من قبل مراقب الحسابات وإصدار إستنتاج إيجابى عن ذلك الإفصاح وبالرغم من ذلك لا يوجد إلزام على الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد تقرير عن إدارة المخاطر وتقرير توكيد مراقب الحسابات على ذلك الإفصاح وذلك لأن الأمر يحتاج للدراسة من قبل كل دولة لتحديد مدى ملائمة تلك المتطلبات لبيئتها .

أما بالنسبة لنتائج الدراسة على المستوى التجريبي , فقد خلص الباحث إلى وجود تأثير معنوى للإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الإلتئمان . كما أن هناك أهمية وتأثير معنوى لتقرير التوكيد المهنى على الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرار منح الإلتئمان , وأن نوع إستنتاج مراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين التوكيد المهنى على الإفصاح عن إدارة المخاطر وقرار منح

الإئتمان كما أكد نتائج التحليل الإضافى على أهمية تأهيل وخبرة متخذى قرار منح الإئتمان على العلاقة محل البحث بالأخذ فى الإعتبار نوع الإستنتاج الصادر عن تقرير التوكيد المهنى .

وفى هذا الصدد يمكن إجمال أهم النتائج على المستوى التجريبي للبحث , أهمها أن متخذى قرار منح الإئتمان يرون أن الإفصاح عن إدارة المخاطر وتوكيد المراجع عليها ويزيد من الثقة فى ذلك الإفصاح ومن ثم يمكن الإعتماد على القوائم المالية. وقد توصل البحث الى أن هناك أثر معنوى لتقرير التوكيد على قرار منح الإئتمان وهو ما يدعم فرض البحث الأول وتتفق تلك النتيجة مع نتائج بعض الدراسات التى اختبرت أثر التوكيد على التقارير الأخرى بخلاف القوائم المالية (عبد العظيم ٢٠١٧ , موسى ٢٠١٨ Dilla ٢٠١٨ Chen et al ٢٠١٧ كما توصلت الدراسة إلى أن بدائل الإستنتاج بتقرير التوكيد على الإفصاح عن اداء إدارة المخاطر لها أثر معنوى على قرار منح الإئتمان , إذ يؤدى تقديم تقرير له تأثير إيجابى على قرار منح الإئتمان فى الشركة محل التجربة . وعلى العكس من ذلك فقد أدى تقرير التوكيد بإستنتاج متحفظ الى تأثير أكبر من معنوية أثر التقرير غير المتحفظ وهو ما يتمشى مع نتائج دراسة Pei and Harmill 2013 والتى توصلت إلى أن التقرير بإستنتاج معدل يكون له محتوى معلوماتى أكبر من التقرير غير المعدل .

وقد إختبرت الدراسة أثر عوامل التأهيل العلمى والخبرة على علاقة كل من توكيد مراقب الحسابات بشأن الإفصاح عن إدارة المخاطر ونوع الإستنتاج بالتقرير وتوصلت الدراسة الى أن التأهيل والخبرة لها أثر معنوى على قرار منح الإئتمان , خاصة فيما يتعلق بحالة تقرير التوكيد بإستنتاج غير معدل غير أن الأثر كان أقل فى حالة تقديم تقرير توكيد متحفظ , ويمكن تفسير ذلك إعتقادا على نتائج دراسة, pei and Hamill 2013 والتى أشارت إلى أن التقرير المعدل له محتوى معلوماتى أكبر من التقرير غير المعدل وهو الأمر الذى يؤدى إلى التأثير على قرار منح الإئتمان سواء المحترفين أو غير المحترفين ولو كانت معنوية ذلك الأثر تختلف من فئة أخرى, وتتفق تلك الدراسة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة موسى (٢٠١٨) فيما يتعلق بالأثر الإيجابى للخبرة غير أنها تختلف مع نتائج تلك الدراسة فيما يتعلق بالأثر الخاص بالتأهيل العلمى حيث لم تتوصل تلك الدراسة لوجود أى تأثير للتأهيل العلمى

## ٢-٨ توصيات البحث

فى ضوء ما إنتهى إليه البحث بشقيه النظرى والتجربى وفى ضوء حدوده يوصى الباحث بما يلى:

- أهمية زيادة وعى المراجعين والشركات والمنظمات ذات الصلة من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات بأهمية الإفصاح عن إدارة المخاطر وإعداد تقرير توكيد على هذا النوع من الإفصاح لأهميته لذوى المصالح .
- ضرورة تحديد معايير لمحتوى تقرير توكيد مراقب الحسابات عن البيانات غير المالية.
- ضرورة تقنين الإفصاح عن إدارة المخاطر والإستدامة وغيرها من الإفصاحات الإختيارية وتدريب المراجعين على إعداد تقارير التوكيد المهني عليها.
- يوصى الباحث بتعديل معيار التأكيد المصرى رقم ٣٠٠٠ ليواكب تعديلات نظيره الدولى SAE

## ٣-٨ مجالات البحث المقترحة

- أثر الخصائص التشغيلية على العلاقة بين التوكيد المهني عن الإفصاح عن إدارة المخاطر وكفاءة الإستثمار
- أثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة المخاطر على كفاءة الإستثمار- دراسة تجريبية
- أثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إدارة المخاطر على قرارات الإستثمار- دراسة تجريبية

## المراجع

### اولا: المراجع باللغة العربية

- حسين القاض، ماهر عياش، وسامي صوفى (٢٠٠٦) دور الإفصاح الذى تقوم به الإدارة فى تفعيل الرقابة الداخلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج٢٨، ٢٤: ١٧٩-٢٠٠.
- دراز، مي خليل (٢٠١٧) "أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرار الإستثمار فى الأسهم: دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

سعد الدين، ايمان محمد (٢٠٠٨) أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون (SOX) على تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق على البيئة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع ١ كلية التجارة، جامعة بنى سويف.

شحاته، شحاته السيد (٢٠١٤) أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرارى الاستثمار ومنح الإئتمان - دراسة ميدانية وتجريبية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مج، ع٤: ١٢٧-١٨٥.

عزام ، عبد المرضى حامد ، يحيى سعد زغلول ، ٢٠٠٦ ، الاستدلال الاحصائى: مدخل الى اتخاذ القرار والتنبؤ ، قسم الاحصاء والرياضة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية

عبدالعظيم، سمير إبراهيم، (٢٠١٧) دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطموية واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.

كعموش، شريف على خميس ، اثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن رأس المال الفكرى على احكام المستثمرين ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية العدد الثانى، المجلد الثانى ،ديسمبر ٢٠١٨

منصور ، محمد السيد ، ٢٠١٦ " اثر الإفصاح الاختيارى عن معلومات رأس المال البشرى على قرار الاستثمار فى اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية ، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، مجلد ٤ ، العدد الاول

مهران، كريم جابر محمد (٢٠١٥)، أثر التوكيد المهني على افصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلوك متخذي قرار الاستثمار فى الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

موسى ، سعاد زغلول، (٢٠١٩) أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قرارى الاستثمار ومنح الإئتمان: دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسكندرية.

وزارة الاستثمار، معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصري رقم "٢٦٠"، الاتصال مع المسؤولين فيما يتعلق بموضوعات المراجعة متاح على موقع <http://www.cma.gov.eg>

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ackers.B (2009) Corporate social responsibility assurance: How do South African publicly listed companies compare? **Meditarin Accountancy Research, Vol.17:1-17**
- Agyei-Mensah,. B (2016) Internal control information disclosure and corporate governance: evidence from an emerging market, Corporate Governance: **The International Journal of Business in Society. Vol. 16 Iss. 1: 79-95 .**
- Aldridge, C.R & Colbert, J.L(1994) Management's Report on Internal Control, and the Accountant's Response, **Managerial Auditing Journal, Vol. 9 Iss: 7 :21-28**
- Altamuro, J & Beatty.A (2010). How does internal control regulation affect financial reporting"? **Journal of Accounting and Economics Vol. 49: 58-74**
- Arenes, A. A., Randal J. E & Beasley, M. S (2014), **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14/E: Prentice Hall
- Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D.W& Kinney, W.R(2007) The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits, **J. Account. Econ. Vol. 44: 166-19**
- Asare, S. K. & Wright, A. (2012) The effect of type of internal control report on users' confidence in the accompanying financial statement audit report', **Contemporary Accounting Research, Vol. 29, No. 1: 152-75 .**
- Auditing Standards Board (ASB), Statement on Standards for Attestation Engagements No. 15, **An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That Is Integrated with an Audit of Financial Statements**, New York: American Institute of Certified Public Accountants (AICPA 2008).

**Auditing Standards Board (ASB) Statement on Auditing Standards, SAS)**

**No. 130, An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That Is Integrated with an Audit of Financial Statements**, New York: American Institute of Certified Public Accountants(٢٠١٦)

Ackers, B. 2009. Corporate Social Responsibility Assurance: How Do South Africa Publicly Listed Companies Compare? **Meditari Accountancy Research, Vol 17: 1 – 17.**

Aktas, R. 2013. Corporate Sustainability Reporting and Analysis of Sustainability Reports in Turkey. **International Journal of Economic and Finance. Vol.15, No. 3: 113– 126.**

Ambrose, J. and G. Jonas. 2011. Corporate Social Responsibility Reporting: The Growing Need for Input from the Accounting Profession. **The CPA Journal, Vol. 2: 56– 71.**

Amidu, M. and R. Hinson. 2006. Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, **Banks & Bank Systems, Vol.1, No. 1:93– 100.**

Berg, N. & J. Jensen. 2012. Determinations of Traditional Sustainability Reporting Versus Integrated Reporting: An Institutionalism Approach **Business Strategy and the Environment. Vol.21: 299–316**

Bedard, J. C., & Graham, L. (2011). Detection and severity classifications of Sarbanes-Oxley Section 404 internal control deficiencies. **The Accounting Review, Vol .86, No.3: 825–855.**

Beneish, M.D., Billings, M.B&. Hodder, L.D (2008) Internal Control Weaknesses and Information Uncertainty. **The Accounting Review, Vol. 83, No. 3: 665–703.**

Benschop, W (2017) **How Do Investors Value Assurance on Corporate Responsibility (CSR) Reports? Evidence from European Listed Companies**", Master Thesis, Radboud University



- Bolton, B., Lian, Q., Rupley, K., & Zhao, J. (2016). Industry contagion effects of internal control material weakness disclosures. **Advances in Accounting, Vol.1.No. 34: 27–40.**
- Burns, Jr & Herrygers, S, (2014) **Challenges and Leading Practices Related to Implem–enting COSO's Internal Control — Integrated Framework.** Deloitte .
- Clinton, S., Pinello, A., & Ashbaugh–Skaife, H. A. (2014). The implications of ineffective internal control and SOX 404 reporting for financial analysts. **Journal of Accounting and Public Policy, Vol .33: 303–327.**
- Chalmers.k, David Hay,D, Khlif.H (2019)Internal control in accounting research, **A review Journal of Accounting Literature, Vol. 42: 80–103**
- Cheng, M.M, Green, W, J 2015 The impact of strategic relevance and assurance of sus–tainability indicators on descuions of investors “**Auditing: A Journal of practice & theory 34(1) 131–162**
- Coram P. J., G. S. Monroe and D. R. Woodlif (2009) The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation”, **Audit–ing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 28, No. 1: 137–151**
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). 1992. Internal Control—Integrated Framework.** New York. NY: AICPA .
- Dangl, L & Fang,Q(2018) Does Attestation of the Effectiveness of Internal Control over Financial Reporting Discourage Earnings Management? Evidence from **China Accounting and Finance Research, Vol. 7, No. 4: 1–17**
- Deumes, R. (2004): **Voluntary Reporting on Internal Control by Listed Dutch Companies. Working Paper.** Maastricht University, Maastricht. Faculty of Economics and Business Administration

- Donelson, D., Ege, M., & McInnis, J. M. (2017). Internal control weaknesses and financial reporting fraud. Auditing: **A Journal of Practice Sc Theory**. **Vol.36: 45–69**.
- Dilla, William N.; D. J. Janvrin; J.D. Perkins & R. Raschke (2014) **Assurance on Environme–ntal Performance and Investor Judgments**: The Impact of Environmental Attitudes ,
- Dong, L (2017) Understanding investors' reliance on disclosures of nonfinancial information and mitigating mechanisms for under reliance, **Accounting and Business Research**, **Vol. 47, Iss .**
- Doyle, J. T., Ge, W., & McVay, S. (2007). Accruals quality and internal control over financial reporting. **The Accounting Review**, **Vol.82, No. 5: 1141—1170**
- Ettredge. M., Li, C. & Sun, L. (2006), The impact of SOX section 404 internal control quality assessment on audit delay in the SOX Era, Auditing: **Journal of Practice & Theory**, **Vol. 25 No. 2, 1–23**.
- Farzinfar. A.A, (2013), Investigating the relationship between auditor's opinion and stock return in the companies listed at Tehran stock exchange market, **Management Science Letters**, **Vol.3, Iss. 1:81–90**.
- Foster, B McClain, G&Shastri, T (2009) A note on perceptions of auditors' internal control report mandated by the PCAOP: Can reformatting the report enhance perceives value added, **The Research in Accounting Regulation**, **Vol., No.21: 63–67**
- Hammersley, J. S., Myers, L. A., & Shakespeare, C. (2008). Market reactions to the disclosure of internal control weaknesses and to the characteristics of those weaknesses under section 302 of the **Sarbanes Oxley Act of 2002**. **Review of Accounting Studies**, Vol .13No, 1: 141–16

- He, L., Daniel, B & Thornton, D.B (2013) The Impact of Disclosures of Internal Control Weaknesses and Remediations on Investors' Perceptions of Earnings Quality, **Accounting Perspectives**, Vol. 12, No. 2:39—101.
- Herda, D.N., Notbohm, M.A & Dowdell, T.D (2014) The effect of external audits of internal control over financial reporting on financial reporting for clients of Big 4, Second-tier, and small audit firms, **Research in Accounting Regulation** Vol. 26: 98–103
- Hoang, Hien, Roger Simnett & Ken T. Trotman, 2017, "**The Effect of CSR Assurance and Explicit Assessment on Investor Valuation Judgments**", Available at <http://www.ssrn.com>
- Hogan, C. E., & Wilkins, M. S. (2008). Evidence on the audit risk model: Do auditors increase audit effort in the presence of internal control deficiencies? **Contemporary Accounting Research**, Vol 25: 219–242 .
- Hossain, M.; Perera, M. H. B.& Rahman, A. R. (1995). Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies. **In: J Int Financial Man & Acc**, Vol.6 No.lpp: 69–87.
- Kiran D & Rao U.S (2004) **Identifying Investor Group Segments Based on Demographic and Psychographic Characteristics**, MBA Project Report, Sri Sathya Sai Institute of Higher Learning.
- Kim, J.B., Song, B.Y. and Zhang, L. (2011), 'internal control weakness and bank loan contracting: evidence from SOX section 404 disclosures', **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 4: 1157–1188
- Kim, Y., & Park, M. S. (2009). Market uncertainty and disclosure of internal control deficiencies under the Sarbanes–Oxley Act. **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.28. No.5: 419–445.
- Kinney.W. R & Shepardson.M. L (2011) Do Control Effectiveness Disclosures Require SOX 404(b) Internal Control Audits? A Natural Experiment with Small U.S. Public Companies, **Journal of Accounting research**, Vol.49, No 2:413–448

- Kinney, W. 2000. Research opportunities in internal control quality and quality assurance. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 19:83–90
- Krishnan, G. V., & Yu, W. (2012). Do small firms benefit from auditor attestation of internal control effectiveness? **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol.34, No.1: 115–137 .
- Kusumawati, M (2013) Faktor Demografi, Economic Factors dan Behavioral Motivation Dalam Pertimbangan Keputusan Investasi Di Surabaya, **FINESTA**, Vol.1, No.2.
- International Auditing and Assurance Standards Board (2013), ISAE 3000 (Revised). Assurance Engagements other than Audits or Reviews of Historical Financial Information.** International Federation of Accountants, New York, NY .
- International Federation of Accountants (IFAC), 2009, **Annual Report**, available at <http://www.ifac.org>
- Iliev, P. (2010). The effect of SOX Section 404: Costs, earnings quality, and stock prices. **The Journal of Finance**, Vol.65, No.3: 1163–1196.
- Lambert, R., Leuz, C., & Verrecchia, R. E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. **Journal of Accounting Research**, Vol. 45 No .2:385–420.
- Ji, X. D., Lu, W., & Qu, W. (2015). Determinants and economic consequences of voluntary disclosure of internal control weaknesses in China. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol .11: 1–17
- Lin, Z. Tang, J.Q & Xiao.J (2003) An Experimental Study of Users 'Responses to Qualified Audit Reports in China, **Journal of International Accounting Auditing & Taxation**, Vol. 12, No. 1:1 –22 ,
- Lopez, T., Vandervelde, S& Wu, Y. (2009). Investor perceptions of an auditor's adverse internal control opinion. **Journal of Accounting and Public Policy** Vol. 28, No. 3 :231–250.

- Lou, F ., Sun.Q & Yuan,H(2017) Voluntary disclosure of internal control and auditor's attestation: evidence from China , **Frontiers of Business Research in China**, Vol. 11, No.2:1-26
- Lutfi,L( 2011) The Relationship Between Demographic Factors and Investment Decision in Surabaya, "**Journal of Economics, Business and Accountancy Ventura**", Vol. 13 ,No.3: 213-224.
- Mcmullen, D. A., Raghunandan, K. & Rama, D. V. (1996.) Internal Control Reports and Financial Reporting Problems. **Accounting Horizons**, Vol.10: 67-75 .
- Mcenroe, j (2006) Perceptions of the Effect of Sarbanes-Oxley on Earnings Management Practices, **Research in Accounting Regulation**.
- Moradi, M., Salehi.M., Rigi, M & Moeinizade, M, 2011, The effect of qualified audit report on share prices and returns: Evidence of Iran, African **Journal of Business Management**, Vol.5, No.8, 3354- 3360.
- PCAOB (2004), Auditing Standard No. 2: An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an Audit of Financial Statements, Public Company Accounting Oversight Board. Washington, DC .
- PCAOB (2007), **Auditing Standard No. 5 An Audit of Internal Control over Financial Reporting That is Integrated with An Audit of Financial Statements**, Public Company Accounting Oversight Board, Washington, DC .
- Pei, Donglin & Philip A. Hamill, 2013, "Do modified audit opinions for Shanghai listed firms convey heterogeneous information?" **Journal of International Accounting, Auditing & Taxation**, vol.22, ISS.1:1-11
- Schneider, A. & Church, B.K. (2008), The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions, **Journal of Accounting & Public Policy**, Vol. 27 No. 1: pp. 1-18

- Securities and Exchange Commission (2009), **Study of the Sarbanes–Oxley act 2002 section 404 internal control over financial reporting requirements**, (accessed 23 August 2016
- Shahzad S.J.H., AM P., Saleem F., Ali S., Akram S (2013) **Stock Market Efficiency: Behavioral or Traditional Paradigm? Evidence from Karachi Stock**.
- Shelton, S.W. and Whittington, O.R. (2008), The influence of the auditor's report on investors' evaluations after the Sarbanes–Oxley Act, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 No. 2, : 142–60
- Skinner ,D .J(1994)Why Firms Voluntarily Disclose Bad News, **Journal of Accounting Research**, Vol. 32, No. 1 : 38–60
- Sun, Y. (2016). Internal control weakness disclosure and firm investment. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 31: 277–307.
- Tan,H & Yu,Y (2016)Management's Responsibility Acceptance, Locus of Breach, and Investors' Reactions to Internal Control Reports, **Available at <https://ssrn.com/>**
- Weli, F (2018) The Effect of Internal Control Disclosure on Financial Information Quality and Market Performance distinguished by the Corporate Governance Index, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 8, No. 1
- Wu, Y.J. and Tuttle, B. (2014), The interactive effects of internal control audits and manager liability on managers' internal controls decisions, investor confidence, and market prices, **Contemporary Accountig Research**, Vol. 31 No. 2, 444–468

## ملاحق البحث

جامعة ٦ أكتوبر

كلية الإقتصاد والإدارة

قسم المحاسبة

الاستاذ الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد؛؛؛

يقوم الباحث بأعداد بحث فى المراجعة فى أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن إدارة المخاطر على قرار منح الائتمان - دراسة تجريبية

وتمثل الحالات المرفقة احد اهم ادوات اجراء الدراسة التجريبية اللازمة للبحث. ويقدر الباحث مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتمك الفعالة فى اثراء المعرفة المحاسبية لذلك يأمل فى تعاونكم المثمر بابداء رأيكم على الاسئلة المرافقة للحالات التجريبية مع التاكيد على أن اجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة وتستخدم لاغراض البحث العلمى فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

د /علي الجوهرى رمضان

قسم المحاسبة

كلية الإقتصاد والإدارة - جامعة ٦ أكتوبر

## الحالة التجريبية الأولى

الشركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة ومن سياسة الشركة إعداد ونشر تقرير عن إدارة المخاطر التي تمارسها المنشأة وتتعرض إليها في السوق ولا يقوم مراقب الحسابات بمراجعته ويرفق بالقوائم المالية للشركة لأصحاب المصالح

إفترض أنك تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها وتقرير إدارة المخاطر المرفق والذي لم يتم مراجعته .

فى ضوء قراءتك لتقرير إدارة المخاطر المرفق للقوائم المالية للشركة . هل توافق على مايلى:

١- أن تقرير إدارة المخاطر يوفر معلومات تفيدك عند إتخاذ قرار منح الإئتمان

موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- موافق- غير موافق إلى حد ما- غير موافق بالمرّة

٢- هذه الشركة تستحق الحصول على القرض

موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- موافق- غير موافق إلى حد ما- غير موافق بالمرّة

٣- يكون قيمة القرض ٥٠٠٠٠٠٠٠ ج فأكثر

موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- غير موافق إلى حد ما- غير موافق بالمرّة

## الحالة التجريبية الثانية

إفترض أن الجمعية العمومية للمنشأة قررت تكليف مراقب حسابات المنشأة للقيام بالتوكيد على تقرير إدارة المخاطر المرفق بالقوائم المالية وقد تسلم المستقصى منهم القوائم المالية مرفقا بها تقرير المراجعة وتقرير إدارة المخاطر مرفقا بها تقرير التوكيد المهني المرفق

فى ضوء قراءتك لتقرير إدارة المخاطر والمرفق به تقرير التوكيد المهني هل توافق على ما يلى:

١- أن تقرير إدارة المخاطر يوفر معلومات تفيدك عند إتخاذ قرار منح الإئتمان

موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- موافق- غير موافق الى حد ما- غير موافق بالمرّة

٢- هذه الشركة تستحق الحصول على القرض

موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- موافق- غير موافق الى حد ما- غير موافق بالمرّة

٣- يكون قيمة القرض ٥٠٠٠٠٠٠٠ ج فأكثر



موافق تماما- موافق بدرجة كبيرة- غير موافق إلى حد ما - غير موافق بالمرّة

نموذج مختصر لتقرير إدارة المخاطر للشركة س المقيدة بالبورصة عن السنة المالية المنتهية فى

٢٠/٣/١٢/٣١

نموذج تقرير التوكيد المستقل للشركة س المقيد بالبورصة

إلى السادة شركة (س)

لقد تم تكليفنا من قبل شركة س للقيام بتنفيذ مهام إرتباط توكيد مهنى مستقل فيما يتعلق بالمعلومات

المختارة فى تقرير إدارة المخاطر للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١

### نطاق العمل

لقد قمنا بالتحطيط لعملنا وتنفيذه للحصول على الأدلة التى رأيناها ضرورية بغرض الإعراب عن إستنتاج حول التأكيد الايجابى فيما يتعلق بالمعلومات المختارة وقد إقتصر نطاق عملنا على المعلومات المختارة عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١ ولا يشمل المعلومات الخاصة بأية فترات سابقة أو أية معلومات أخرى فيما يتعلق بهذا التقرير

١- يحدد أبرز الإنجازات ضمن الأجزاء التالية من التقرير

رسالة رئيس مجلس الإدارة

- السياق التشغيلى للشركة

- التطلع للمستقبل

- الموظفون

- المجتمع والبيئة

٢- البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن الاجزاء التالية من التقرير

- حول التقرير

- المقدمة

- تقييم الالهمية النسبية

- اشراك الاطراف المعنية

- الاداء الاقتصادى
- المنتجات والعملاء
- ارشادات رفع التقارير
- يتم الإفصاح عن ارشادات شركة س لرفع التقارير المتعلقة بالمعلومات المختارة فى الجزء الخاص بتقييم الاهمية النسبية ضمن تقرير إدارة الخطر

### المعايير المهنية المطبقة ومستوى التأكيد

- قمنا بتنفيذ مهام ارتباط التاكيد الايجابى وفقا للمعيار الدولى الخاص بارتباطات التاكيد رقم ٣٠٠٠
- يتم تصميم ارتباط التاكيد الايجابى بغرض تقديم مستوى تاكيد مماثل لما تم الحصول عليه خلال مراجعة المعلومات المالية
- ولغرض تحقيق التاكيد الايجابى يستوجب المعيار الدولى الخاص بارتباطات التاكيد رقم ٣٠٠٠ أن نقوم بمراجعة الاجراءات والأنظمة والقدرات المستخدمة لتغطية المجالات التى يتناولها التقرير
- والتى طلب منا أن نبدى بشأنها تاكيد ايجابى ولا يتضمن ذلك اختبارا مفصلا للبيانات المصدرية او الفعالية التشغيلية للاجراءات وضوابط الرقابة الداخلية
- لقد التزم فريق العمل لدينا بسياسات الاستقلالية الخاصة بالمكتب والتى تغطى كافة كمنطلبات قواعد السلوك المهنى الخاصة بالتحاد الدولى للمحاسبين بل والتى تكون اكثر صرامة فى بعض الحالات ومن اجل الالتزام بهذه المعايير ثم تنفيذ عملنا من قبل فريق عمل مستقل منعقد التخصصات متضمنا خبراء فى مجالات إدارة المخاطر والتأكد

### القيود على منهجية رفع التقارير والقياس

- لا تخضع الإجراءات التى تتبعها أى من المؤسسات لتحديد وتجميع ورفع تقارير بالبيانات المتعلقة بأدائها غير المالى إلى الإجراءات الرسمية المتبعة فى رفع التقارير المالية
- لذلك تخضع البيانات من تلك النوعية إلى إختلافات فى التعريفات وفى منهجيات التجميع ورفع التقارير فى ظل عدم وجود معيار ثابت ومقبول
- وقد يؤدى ذلك إلى وجود معلومات لا يمكن مقارنتها بين المؤسسات بل ومن عام الى اخر داخل اطار مؤسسة ما بسبب تطور المنهجيات

## العمل المنفذ

- لقد قمنا بتنفيذ الاجراءات التالية:
- اجراء مقابلات مع الموظفين المختارين على مستوى الشركة والذين يتحملون المسؤولية التنفيذية عن الامور التي يتم تناولها التقرير من اجل استيعاب إدارة البيانات المرتبطة واعداد التقارير
- مراجعة المستندات الرسمية الداخلية المستلمة من قبل الادارات المتخصصة فى إدارة المخاطر كل حسب نوع الخطر المدار
- توجيه استفسارات الى الإدارة المعنية
- اجراء التحليل والمراجعة على اساس العينة للقطاعات الرئيسية والأنظمة والعمليات والاجراءات والضوابط المتعلقة بعمليات الترتيب والتجميع والتحقق والإفصاح عن مؤشرات الاداء الخاصة بالمعلومات المختارة
- تنفيذ اختبارات تحليلية على المعلومات المختارة
- تقييم الإفصاح والعرض الخاص بالمعلومات المختارة

## مسئولية إدارة الشركة

- أن مسؤولية اعداد وعرض تقرير إدارة المخاطر بشركة س. لسنة ٢٠٢٠محتواه بما فى ذلك اختيار مؤشرات الاداء الرئيسية تقع على عاتق إدارة شركة س

## مسئولية مراقب الحسابات

- أن مسئوليتنا هى الاعراب بشكل مستقل عن الاستنتاج فيما يتعلق بالمعلومات المختارة كما هو محدد فى نطاق العمل المذكور اعلاه للسنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١ كما أننا لا نقبل او نتحمل المسؤولية تجاه اى طرف عدا شركة س وذلك فيما يتعلق بعملنا او هذا التقرير او الراى الذى توصلنا اليه

## الاستنتاج

- و من راينا أن المعلومات التى تم التاكيد عليها كما هو محدد فى نطاق عملنا والمذكور اعلاه فى تقرير إدارة المخاطر لشركة س و تعبر بوضوح عن أداء الشركة لكل مرحلة من مراحل إدارة المخاطر
- القاهرة فى
- اسم المراجع
- التوقيع

رقم سجل الهيئة العامة للرقابة المالية

## الميزانية فى ١٢/٣١/..... القيمة (ألف جنيهه)

البيان	الرصيد فى ١٢/٣١	الرصيد فى ١٢/٣١
<u>الأصول طويلة الأجل</u>		
مبائى	١٠٠٠	٩٥٠
الات	١٦٠٠	١٤٥٠
مجموع الأصول طويلة الأجل	٢٦٠٠	٢٤٠٠
<u>الأصول المتداولة</u>		
المخزون	٦٠٠	٤٥٠
المدنيون والحسابات المدينة	٤٠٠	٢٠٠
أوراق مالية متداولة فى البورصة	٣٠٠	٤٠٠
نقدية بالصندوق والبنوك	١٠٠	٥٠
مجموع الأصول المتداولة (١)	١٤٠٠	١١٠٠
<u>الالتزامات المتداولة</u>		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١٣٠	١٥٠
أوراق الدفع	٢٨٠	٢٥٠
دائنى توزيعات المساهمين	١٩٠	١٥٠
مجموع الالتزامات المتداولة (٢)	٦٠٠	٥٥٠
رأس المال العامل (٢-١)	٨٠٠	٥٥٠
إجمالى الاستثمار	٣٤٠٠	٢٩٥٠
<u>ويتم تمويله على النحو التالى:</u>		
<u>حقوق المساهمين</u>		
رأس المال المدفوع	١٥٠٠	١٥٠٠
الاحتياطيات	٣٠٠	٢٠٠
أرباح مرحلة	٢٠٠	١٥٠
إجمالى حقوق المساهمين	٢٠٠٠	١٨٥٠
قروض طويلة الأجل	١٤٠٠	١١٠٠
إجمالى تمويل الاستثمار	٣٤٠٠	٢٩٥٠

## قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/..... (القيمة بالألف جنيه)

٦٠٠٠		صافى المبيعات
٥١٦٠		إجمالى المبيعات
٨٤٠		*إجمالى الربح
		(يخصم)
	١٠٠	مصاريف إدارية عمومية
١٨٠	٨٠	مصاريف بيع
٦٦٠		*إجمالى ربح العمليات
٢٠٠		الإهلاك
٤٦٠		*صافى ربح العمليات
٣٠		إيرادات أخرى
٤٩٠		*إجمالى الدخل
٩٠		فائدة القروض الطويلة
٤٠٠		*صافى الربح قبل الضرائب
١٦٠		الضرائب
٢٤٠		*صافى الربح بعد الضرائب

## ١ - قائمة توزيع الأرباح المقترحة عن السنة المالية .....(ألف جنيه)

٢٤٠	صافى ربح العام بعد الضريبة
٣٠	المحول للاحتياطيات
١٩٠	المحول لدائنى التوزيعات
٢٠	الرصيد فى ١٢/٣١/.....



